

PROVISIONAL

A/43/PV.65
12 December 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد كابوتو	(الارجنتين)
شم :	السيد برانيسكو (نائب الرئيس)	(سان تومي وبرينسيبي)
شم :	السيد فان ليروب (نائب الرئيس)	(فانواتو)

- تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير اللجنة السادسة [١٣٧]

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٦]

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا
- (ج) تقارير الامين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠البند ١٣٧ من جدول الاعمال

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير اللجنة السادسة (الجزء الاول)
(A/43/900 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة لمقرر اللجنة السادسة امتشهد بنص المادة ٧٨ من النظام الداخلي المتعلقة بالاقتراحات المقدمة الى الجمعية العامة ، وتنص هذه المادة في الجزء ذي الصلة منها على أنه :
" ... لا يجوز ، كقاعدة عامة ، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عمت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة"
ولأنه ليس لدينا الكثير من الوقت حسبما يعرف الاعضاء ، ولأن الجمعية تود أن تنظر في هذه المسألة دون إبطاء ، يعن لي أن أقترح ، اذا لم يكن هناك اعتراض ، أن ننظر في التوصية الواردة في تقرير اللجنة السادسة (A/43/900) رغم انه لم يعمم الا في صباح اليوم ، وأود أن أشير الى أن نص مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة قد عمم بالأمس في تلك اللجنة .

فاذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن الجمعية توافق على اقتراحي .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة للسيد كارلوس

فيلاسكو منديولا ، مقرر اللجنة السادسة ، لكي يعرض تقرير اللجنة ذلك بشأن البند ١٣٧ من جدول الاعمال .

السيد فيلاسكو منديولا (بيرو) ، مقرر اللجنة السادسة (ترجمة شفوية

عن الاسبانية) : يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقرير اللجنة السادسة الوارد في الوثيقة A/43/900 و Corr.1 بشأن البند ١٣٧ المدرج في جدول الاعمال والمعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" .

وكما هو مذكور في الوثيقة ، فهذا مجرد الجزء الاول من تقرير اللجنة السادسة بشأن البند ١٣٧ من جدول الاعمال . وهو يتعلق على وجه التحديد بمشروع القرار

A/C.6/43/L.25 الذي نظرت فيه اللجنة بالامس على اساس الاولوية . والذي اتخذت اللجنة قرارا بشأنه . وسيتضمن الجزء الثاني من التقرير عن الموضوع نتائج نظر اللجنة السادسة في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف .

ومشروع القرار الذي اوصت اللجنة السادسة بان تعتمده الجمعية العامة وارد في الفقرة ٦ من الجزء الاول من ذلك التقرير . وقد حدث على سبيل السهو خطأ في النسخة الانكليزية اود ان استرعي انتباه الاعضاء اليه : ففي الفقرة ٥ ينبغي ترك مسافة بين لفظتي "than" و "December" .

وتشير الفقرتان ٤ و ٥ من ديباجة مشروع القرار الى الطلب الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق الامين العام ، للحصول على تأشيرة دخول السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، والى قرار البلد المضيف رفض منح التأشيرة المطلوبة منتهكا بذلك إلتزاماته القانونية الدولية التي يتحملها بموجب الاتفاق المبرم في عام ١٩٤٧ بين الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية بشأن مقر الامم المتحدة .

ووفقا لاحكام مشروع القرار ، ستؤكد الجمعية العامة حق منظمة التحرير الفلسطينية في ان تُعَيَّن بحرية أعضاء وفدها للاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها ؛ وستعرب عن إستيائها من عدم موافقة البلد المضيف على منح تأشيرة الدخول المطلوبة ؛ وستعتبر ان قرار حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، البلد المضيف ، يشكل إنتهاكا للإلتزامات القانونية الدولية للبلد المضيف بموجب الاتفاق المبرم بين الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بمقر الامم المتحدة ؛ وستحث البلد المضيف على ان يتقيد كل التقيد باحكام اتفاق المقر وأن يعيد النظر في قراره ويرجع عنه ؛ وستطلب الى الامين العام ان يقدم تقريراً عن تطورات هذا الموضوع في موعد لا يتجاوز يوما معينا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ سيحدد فيما بعد . وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بأغلبية ١٢١ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضو واحد عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبلغ الممثلين بأن بعض الوفود قد أبدت رغبتها في أن يناقش تقرير اللجنة السادسة (A/43/900) ، لضرورة ذلك في رأيها .

فهل لي أن اعتبر ، واضعاً في إعتباري المادة ٦٦ من النظام الداخلي المؤقت ، أن الجمعية العامة توافق على أن يجري النظر في تقرير اللجنة السادسة ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الاردن الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول العربية .

السيد صلاح (الاردن) : يشرفني أن أتحدث أمام الجمعية العامة بإسم الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية في إطار بند "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" . ولقد كنا نتمنى ألا نضطر الى ذلك . ولكن القضية المعروضة أمام الجمعية العامة اليوم ، والتي هي موضوع مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/900 الذي صوتت عليه اللجنة السادسة مساء أمس فنال تأييداً شبه تام ، جعلت من غير الممكن بالنسبة لنا ألا نتحدث حول هذا الموضوع الهام اليوم ، ولو باختصار لتأكيد بعض الامور الاساسية .

والقضية ، كما تعلمون ، هي قرار الولايات المتحدة الامريكية ، البلد المضيف ، بعدم منح تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي ينوي المشاركة في أعمال الجمعية العامة بصفته الرسمية تلك ، وبفرض محدد هو عرض وجهة النظر الفلسطينية حول بند "قضية فلسطين" ، تلك القضية التي يمثل السيد عرفات أحد طرفيها الرئيسيين ، وهو الشعب الفلسطيني .

ان قرار البلد المضيف هذا لهو أمر مؤسف حقاً ويدعو الى الاستنكار . فالبلد المضيف ، طبقاً لإتفاق المقر ، عليه إلزام قانوني بمنح تأشيرة دخول الى أراضيها للسيد عرفات لتمكينه من أداء المهمة الرسمية التي تم تحديدها في طلب التأشيرة الذي تقدم به المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة الى الأمين العام في الثامن من الشهر الجاري . ولقد نص طلب التأشيرة ذلك بكل وضوح على

أن الغرض من زيارة السيد عرفات هو المشاركة في أعمال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

وكما أشار وكيل الأمين العام للشؤون القانونية المستشار القانوني السيد فلايشهاور في بيانه الذي ألقاه أمام لجنة العلاقات مع البلد المضيف يوم الاثنين الماضي ، فلقد قام السيد فلايشهاور شخصياً بتسليم طلب التأشيرة ذلك إلى السفير هيربرت أوكون من بعثة الولايات المتحدة ، ووجه انتباهه إلى حقيقة أن طلب التأشيرة قد صيغ تماماً بنفس الطريقة المعتادة بالنسبة لطلبات التأشير لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية .

وأود ، في هذا المجال ، أن أتقدم اليكم ، السيد الرئيس ، بالشكر والتقدير على بيانكم الذي أصدرتموه في السادس والعشرين من الشهر الحالي والذي أكدتم فيه على أن حكومة الولايات المتحدة عليها إلزام بمنح التأشيرة المطلوبة للسيد ياسر عرفات .

واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى سعادة الأمين العام السيد دي كوبيار على بيانه الذي أصدره في السابع والعشرين من هذا الشهر حول نفس الموضوع فأكد فيه على أن قرار الولايات المتحدة المذكور يتعارض مع إلتزاماتها الناشئة على إتفاق المقر .

ولابد لنا كذلك من التقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى سعادة المستشار القانوني السيد فلايشهاور على بيانه المفصل والواضح الذي أشرت إليه سابقاً ، والذي فند فيه الحجج التي جاءت من البلد المضيف عقب اتخاذ ذلك القرار . ولقد أكد السيد فلايشهاور في الفقرة الأخيرة من بيانه ذلك على أن البلد المضيف كان وما زال عليه إلتزام بمنح تأشيرة دخول للسيد عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التي منحتها الجمعية العامة وضع مراقب لديها .

أن منظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى كل ما تقدم لها الحق - ككل الأعضاء والمراقبين في الجمعية العامة - في أن تشكل وفدًا للمشاركة في أعمال الجمعية العامة كما تشاء دون التدخل من أحد .

ان منظمة التحرير الفلسطينية التي تشارك منذ عام ١٩٧٥ في أعمال الجمعية العامة كمراقب هي - باختيار الشعب الفلسطيني ، واعتراف غالبية دول العالم ، وتأكيد الامم المتحدة - الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الذي هو أحد الطرفين الرئيسيين في القضية الفلسطينية .

وكما يعلم الجميع ، فالقضية الفلسطينية هي إحدى أهم وأخطر المشاكل العالقة في هذا العالم . وعلى الامم المتحدة وجميع الدول المحبة للسلام مسؤولية العمل الجاد والسريع من أجل التوصل الى تسوية سلمية لهذه القضية .

ولقد كان أملنا أن تلقى القرارات الايجابية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الاخير بالجزائر التفهم والتجاوب المطلوبين من قبل الجميع باعتبارها تمثل موقفا بناء وخطوة الى الامام تساعد على التوصل الى التسوية السلمية للقضية الفلسطينية .

وعلى الرغم من أن تلك القرارات قد حظيت بالفعل بترحيب وتأييد عدد كبير من دول العالم ، فلقد اختارت الولايات المتحدة أن لا تتجاوب مع تلك القرارات التي أنعمت الأمل في تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط ، وهيأت الفرصة لبدء حوار بناء بين منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، والولايات المتحدة باعتبارها طرفاً معنياً إلى حد كبير بالنزاع في الشرق الأوسط وللبه القضية الفلسطينية .

إن ما يدعو إلى الأسف الشديد هو أن قرار الولايات المتحدة موضوع البحث لا يتعلق بعلاقتها بمنظمة التحرير الفلسطينية ، أو على الأصح "بعدم علاقتها" معها ، بل يتعلق بعلاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالأمم المتحدة التي من المفروض أن لها شخصية مستقلة وكرامة دولية يحترمها الجميع .

إن ما دعانا إلى قول هذا كله - بالإضافة إلى اهتمامنا بعملية السلام في الشرق الأوسط وضرورة قيام منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الرئيسي فيها - هو غيرتنا على الأمم المتحدة وإيماننا بضرورة المحافظة على استقلاليتها وصيانة كرامتها .

فلقد أريد للأمم المتحدة عند إنشائها أن تمثل ضمير البشرية ووعيتها ، وأن تكون منبرا لصوت السلام ، ومخفلا لتداعى مشاكل العالم وإيجاد الحلول لها ، وخاصة تلك المتعلقة بالامن والسلم الدوليين .

ومنظمة التحرير الفلسطينية ، بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة ، أكدت على أنها صوت للسلام ، وطرف فاعل من أجله ، وعنصر بناء على طريقه . ولقد كان أجدى بالولايات المتحدة - صاحبة المبادئ الكبيرة والمشاكل الإنسانية الواسعة - أن تكون أكثر تفهما لمواقف منظمة التحرير الفلسطينية والدور الهام الذي يمكن أن تقوم به ولا بد أن تقوم به ، إذا أريد حقا للسلام في الشرق الأوسط أن يتحقق .

إن ما يدعو إلى مزيد من الأسف والدهشة إزاء قرار البلد المضيف المذكور هو الموقف الذي عبر عنه الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية الولايات المتحدة يوم الإثنين

الماضي حين أكد على أن ذلك القرار قرار نهائي لن يتم التراجع عنه . ولقد أعاد تأكيد هذا الموقف وزير خارجية البلد المضيف أمي رغم علمه بأن الجمعية العامة في صدد اتخاذ قرار تعرب فيه عن امتيائها من عدم موافقة البلد المضيف على منح تأشيرة الدخول المطلوبة ، وتعتبر قرار البلد المضيف هذا انتهاكا للالتزامات القانونية الدولية بموجب اتفاق المقر ، وتحثه بالتالي على التقيد التام بأحكام هذا الاتفاق وإعادة النظر في قراره والتراجع عنه .

إن موقفا كهذا من حكومة الولايات المتحدة إنما يشكل ظاهرة خطيرة نخشى أن تعني تراجعا تدريجيا من قبلها عن التزامها بالمحافظة على القانون الدولي ، وتحثها من مسؤوليتها في هذا المجال كدولة عضو في الأمم المتحدة ، هي دولة كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن .

إن ما يعزز هذه المخاوف لدينا القانون الذي سنه كونغرس الولايات المتحدة في نهاية العام الماضي بشأن اغلاق مكاتب بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ، ذلك القانون الذي كان موضوع مداوات مكثفة للجمعية العامة في بداية هذا العام أدت إلى صدور فتوى من محكمة العدل الدولية تؤكد فيها على أن ذلك القانون مخالف للالتزامات البلد المضيف الناشئة عن اتفاق المقر . وكما قال ناطق باسم وزارة خارجية البلد المضيف حينها ، فإن الكونغرس الأمريكي قد من ذلك القانون رغم ادراكه التام أنه مخالف للالتزامات القانونية الدولية للبلد المضيف بموجب اتفاق المقر .

إننا ما زلنا نأمل أن يعيد البلد المضيف النظر في قراره موضوع البحث ويرجع عنه ليزيل مخاوفنا التي عبرت عنها قبل قليل . إننا نقول هذا رغم إدراكنا بأن هذا الأمل من طرفنا قد يوصف باللاواقعية أو استحالة التحقيق .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أحيط الممثلين علما

بأننا سننقي قائمة المتكلمين مفتوحة لحوالي ١٥ دقيقة أخرى ، أي حتى الساعة الرابعة بعد الظهر .

السيد كتاني (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد ظهر يوم

السبت الماضي أفسد علينا عطلة عيد الشكر السلمية الخبر غير السار الوارد من واشنطن بأن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية - البلد المضيف - قد قرر عدم منح تأشير دخول للسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي كنا ننتظره جميعا ليفتح مناقشتنا بشأن البند الهام الخاص بفلسطين صباح الغد .

لقد أحدث هذا النبا صدمة انبثقت أمواجهها من هذا المبنى وانتشرت في كل الاتجاهات . وفي يوم الاثنين اجتمعت لجنة العلاقات مع البلد المضيف مرتين . كما أجرينا مناقشة مستفيضة بشأن هذه المسألة ، وما من عضو واحد في تلك اللجنة اقترب من موقف الدفاع عن القرار الذي اتخذته وزير خارجية الولايات المتحدة . وأحيل تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف إلى اللجنة السادسة ، وصباح اليوم قَدِمَ مقرر اللجنة السادسة نتيجة المداولات ومشروع القرار الواضح المعروض علينا .

إن وفد بلدي طلب الكلمة في هذه الحالة على سبيل الاستثناء من الإجراء المتبع عادة في حالة تعليل التصويت ، وذلك بسبب بسيط ، وهو أننا نعتقد أن هذا البند ليس هاما جدا في حد ذاته فحسب ، ولكن أيضا لأن هذه مناسبة تاريخية حقا تقع فيها على عاتق جميع أعضاء الجمعية العامة مسؤولية فردية وجماعية متساوية لإعلان موقفهم من هذه المسألة .

ومما أسعدنا أنكم ، سيدي الرئيس ، والأمين العام لم تنتظرا حتى صباح يوم الإثنين ، بل سارعتما خلال عطلة نهاية الأسبوع إلى استرعاء انتباه البلد المضيف ووزير خارجيته إلى أن هذا القرار خاطئ ويتعارض مع التزامات الولايات المتحدة تجاه هذه المنظمة . ثم استمعنا إلى الموقف الحاسم المعلن على هذا القرار من اللجنة السادسة التي تمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة . وإنني لا أعتقد أن لدى أي عضو من أعضاء مجلس الأمن ، الجهاز الرئيسي الآخر في الأمم المتحدة المعني بهذه المسألة ، النية في الدفاع عن قرار الولايات المتحدة . وبهذا يتضح أن موقفنا يحظى بتأييد الهيئات الرئيسية الثلاث : الأمانة العامة ، والجمعية العامة التي تؤكد أن تتخذ قرارها ، وبشكل ضمنى مجلس الأمن . ولا أظن أن أحدا في هذه القاعة ، بما في ذلك وفد الولايات المتحدة ذاتها ، سيساوره أي شك في أننا سنحصل على نفس النتيجة لو عرضنا المسألة غدا على الجهاز الرئيسي الآخر ، وهو محكمة العدل الدولية .

وإذا ما كانت هناك حاجة إلى أي برهان في هذا الصدد فإن لدينا فتوى المستشار القانوني للأمم المتحدة التي أعلنت عصر يوم الإثنين في لجنة العلاقات مع البلد المضيف ، والتي ينبغي أن تصدر بوصفها وثيقة تاريخية . وأنا أوصي جميع

الأعضاء بقراءتها بعناية . وقد أشار إليها بالتفصيل ممثل الأردن . ولكنني أود فقط أن أكرر ما قلته في لجنة العلاقات مع البلد المضيف وهو أن هذه الجمعية العامة مدينة بالعرفان للأمين العام ومستشاره القانوني لهذه الفتوى . فهي مثال ممتاز للدفاع عن كرامة وسلطة وحقوق هذه المنظمة . وينبغي للبلد المضيف أن يأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار عند الرد على القرار الذي نوصك على اتخاذه .

وسأتلو الفقرة الأخيرة من تلك الفتوى التي تبلغ سبع صفحات . وفي تلك الفتوى

يقول السيد فلايشهاور :

"وصفة القول أنني أرى أن البلد المضيف كان ولا يزال ملزماً بمنح

تأشيرة الدخول المطلوبة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي منظمة

منحتها الجمعية العامة مركز المراقب" (النشرة الصحفية HQ/494 ، ص ٤) .

إن هذه الفتوى صريحة وليس فيها أي غموض أو استدراكات أو تحفظات . وقرار وزير خارجية الولايات المتحدة لا يمكن قبوله ، وهو لا يتماشى مع التزامات بلده تجاه الأمم المتحدة . وسيكون لديّ المزيد الذي أضيفه إلى هذا فيما بعد . والآن أرجو فقط أن أقول إنه إذا لم يبطل هذا القرار ، ونحن لم نتخل كلية عن الأمل في أن يحدث هذا ، فسينجم عن ذلك ضرر كبير لا يلحق بالسيد عرفات أو منظمة التحرير الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني أو العرب وحدهم ، ولكنه سيلحق أيضاً بجميع ممثلي الدول المتواجدين في هذه القاعة . وسوف يأتي اليوم الذي يشمر فيه كل واحد منا بالأمم لأنه لم يقم بالمزيد من العمل لإقناع وزير خارجية الولايات المتحدة بتغيير موقفه . وهذا هو أحد الأسباب التي دعتنا إلى طلب الكلمة الآن .

وهناك سبب آخر قد يكون أكثر أهمية ، إنني لم أتطرق الآن إلى الناحية المضمونية للقضية الفلسطينية إلا من حيث اتصالها بمنح تأشيرة الدخول . وهذا السبب الآخر هو أنه إذا لم يبطل هذا القرار فإن استمراره سيمثل صفة خطيرة لغرم إحلال السلم في الشرق الأوسط . لقد قال وكتب الكثير في هذا الشأن شخصيات هامة أجنبية ورؤساء دول وحكومات من حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها ، وكذلك شخصيات وطنية بارزة للغاية في شتى مناحي الحياة في البلد المضيف ذاته .

وحتى لا أضيع وقت الجمعية العامة ، فإنني أود فقط أن أتلو الجزء الختامي من مقال نشر صباح اليوم للسيد ريتشارد كوهين وهو صاحب عمود بارز في صحيفة "واشنطن بوست" . وفي هذا المقال ينتقد السيد كوهين كل النقاط التي أثارها السيد شولتز في قراره ، ثم يقول ما يلي :

"ومهما كانت منظمة التحرير الفلسطينية فإنه من غير المفيد تجاهلها ... غير أننا نتجاهلها بالفعل . ويخطر على الدبلوماسيين الأمريكيين حتى لقاء ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية . وليست هذه مجرد سياسة ، بل قانون مطبق . ونحن من هذه الناحية نكون كالاسرائيليين ، وكاسرائيل ذاتها . بل إنه حتى في اسرائيل أشار البعض ، ومن بينهم يهوشا فاط هوكابي وهو رئيس سابق للمخابرات العسكرية ، إلى أن سياسة الامتناع التام عن التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية سياسة حمقاء ، ومنطق هؤلاء لا يمكن الطعن فيه . فلا يمكن صنع السلام إلا مع عدوّ .

"إن المحصلة النهائية أن الولايات المتحدة مقيدة بالسياسة الاسرائيلية التي قد تؤدي إلى عكس المطلوب . وعندما يتعلق الأمر بمنظمة التحرير الفلسطينية فإننا ليس لنا سياسة خاصة بنا . ومن هذه الناحية يكون رفض شولتز إعطاء التأشيرة لعرفات أمرا مفهوما ، فهو ضرب على نفس الوتر . وما يبدو هنا كحادثة معزولة لا بد أن يبدو لبقية العالم ، خصوصا العرب ، برهانا آخر على أن سياستنا في الشرق الأوسط تتطابق تماما مع سياسة اسرائيل ، إن تأييدنا لها يتم بقدر هائل من الحماس والعاطفة إلى حد يجعلنا مستعدين للتخلي عن مسؤولياتنا باعتبارنا الدولة المضيفة للأمم المتحدة .

"إن السبيل الوحيد والأكيد لامتثال شافة الارهاب يكمن في التعامل مع سببه . وهذا يعني بالنسبة للشرق الأوسط التعامل مع القومية الفلسطينية - مما يعني بالتالي التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . لقد تجاهل شولتز هذه الحقيقة . وعندما قال "لا" لعرفات ، لم يكن يتصرف إلا بمواظفه" . (صحيفة "واشنطن بوست" ، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ص الف ٢٢)

وفي الختام ، سيدي الرئيس ، أود أن أطلب منكم معروفا . هل لي أن أتكلم من وجهة نظر شخصية لأسباب عديدة . أولا إنني ، كما تعلمون ، من أملاككم المتواضعين . ثانيا ، إنني قضيت أكثر من ثلاثة عقود في العمل في هذه المنظمة . وثالثا ، قضيت معظم حياتي كراشد في البلد المضيف ، لذا ربما يمكنني القول إنني لا أجهل تماما الحقائق السياسية في الولايات المتحدة .

ولهذه الأسباب مجتمعة أود أن أوجه ، ليس بصفتي ممثلا للعراق بل بصفتي الشخصية ، نداء ملحا إلى واشنطن وإلى الإدارة الأمريكية ، وبوجه خاص ، وزير الخارجية . ولدى وزير الخارجية الفرصة لأن يرتقي إلى مستوى المناسبة وأن يعترف بأن القرار كان مجحفا وخاطئا وأنه سيلحق ضررا بالغا بهذه المنظمة وعلاقاتها مع البلد المضيف ، وسيوجه ضربة قوية لغرض السلام في الشرق الأوسط . إن السيد هولتز رجل دولة بارز على الصعيد العالمي ، وهو بصفته هذه على وشك أن يدخل التاريخ . وتتوفر أمامه فرصة رائعة لازالة هذه اللطخة من سجله وتحويلها إلى فضيلة تدم عن الشهامة . وفي الواقع ، لدينا في اللغة العربية المثل التالي : "التراجع عن الخطأ فضيلة" .

فإذا كان هناك من ساوره الشك في أن خطأ قد ارتكب في هذه الحالة ، فقد زال هذا الشك . ونحن واشقون من أن وفد الولايات المتحدة سينقل ذلك إلى وزير الخارجية والإدارة الأمريكية وأن وزير الخارجية سيقرا بعناية رأي المستشار القانوني للأمم المتحدة .

ونحن لم نفقد الأمل في أنه سيمح هذا الخطأ الفادح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أحيط الأعضاء علما بأنه

قد مضت ١٥ دقيقة منذ أن أعلنت عن إغلاق قائمة المتكلمين . لذلك ، أغلقت القائمة الآن .

السيد صالح (السودان) : إذ نخاطبكم اليوم باسم شعب وحكومة جمهورية

السودان ، نعرب عن أسفنا لما ترتب على القرار القاضي بحرمان السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في مداولات الجمعية العامة ، والذي جاء في وقت تشهد فيه القضية الفلسطينية تطورات ايجابية عسكتها

قرارات الدورة غير العادية للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في العاصمة الجزائرية مؤخرا ، تلك القرارات التي كان أبرز مؤشرات الاعتراف بالقراريين ٢٤٢ و ٢٣٨ و اعلان قيام الدولة الفلسطينية .

وهي القرارات التي وجدت قبولا دوليا باعتبارها خطوة ايجابية ومطلوبة في سبيل الوصول إلى حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية .

لقد استقر رأي المجتمع الدولي على حق منظمة التحرير الفلسطينية الشابت في الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها ، وفي المشاركة في الجهود كافة التي تقوم بها هذه المنظمة على قدم المساواة مع سائر الاطراف ، وقد جاءت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها المنصرمة تطبيقا لما استقرت عليه إرادة الاسرة الدولية . وبذا فإن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة المضيفة تظل محكومة بنصوص وأحكام اتفاق المقر ، وهي التزام دولي ارتضته المنظمة والدولة المضيفة معا . ويكون بهذا لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق كل الحق في اختيار من تراه لمخاطبة الجمعية العامة .

إن هذا الرأي الذي نقول به قد جاء متسقا مع بيان سعادة الأمين العام للأمم المتحدة يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري والذي جاء فيه أن قرار حكومة الدولة المضيفة قد تزامن مع بروز فرصة جديدة للسلام في الشرق الأوسط بموجب القرارات الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، ومع ما أشرتم اليه ، سيادة الرئيس ، في بيانكم يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بأن حكومة البلد المضيف عليها تأمين منح تأشيرة الدخول للسيد ياسر عرفات بموجب البند ١١ (٥) من اتفاق المقر . كما أن الفتوى التي أصدرها السيد المستشار القانوني للمنظمة الدولية قد أكدت استيفاء طلب منح التأشيرة لجوانبه الشكلية ، كما قررت تلك الفتوى وجوب وفاء الدولة المضيفة بالتزاماتها وفقا لنصوص اتفاق المقر . كما جاءت نتيجة التصويت على مشروع القرار A/C.6/43/L.25 في اللجنة السادسة مساء أمس دليلا لا يقبل الشك على اجماع الارادة الدولية بضرورة احترام الالتزامات الدولية .

إن الشرعية الدولية ليست شعارا ، بل هي ممارسة ونزول عند رأي الاجماع الدولي

ومن ثم يترتب على حكومة البلد المضيف الاسهام الجاد في حل مشكلة الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية ، ولن يتأتى هذا باسكات صوت منظمة التحرير الفلسطينية، التي اكتسبت منذ نشأتها تأييدا متعاطفا على الصعيد الدولي باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

في الختام ، ومن هذا المنبر نناشد الدولة المضيفة اللحاق بركب الاجماع الدولي ومراجعة قرارها القاضي بحرمان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من تأشيرة الدخول .

كما نختم ونشير إلى أن الجمعية الموقرة مواجهة بامتحان جاد عليها اجتيازه بشجب قرار الدولة المضيفة ومطالبتها باعادة النظر فيه وبضرورة احترام التزاماتها الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفقا لقرار الجمعية العامة

٣٣٣٧ (د - ٢٩) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ما كان أحد يعتقد مطلقاً أن البلد المضيف يخاطر ، مرة أخرى ، بانتهاك التزاماته القانونية الدولية . وعلى كل ، فقد انشغلت هذه الجمعية في مناقشات طويلة خلال الأشهر من كانون الأول/ديسمبر إلى حزيران/يونيه بانتهاك آخر ، أو انتهاك متعمد آخر ، من قبل البلد المضيف . حقيقة ، كان ينبغي أن تعني النتيجة أن المجتمع الدولي يحترم الالتزامات ؛ ويحترم الذين يحترمون فعلاً التزاماتهم . ولأسوء الطالع يرتكب البلد المضيف انتهاكاً آملاً أن يستخدم التظليل ، على الأقل ، لكي يبرر محاولاته لانتهاك التزاماته القانونية الدولية .

وأقول "التظليل" لأنه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ صدر بيان من وزير

الخارجية يتعلق بطلب تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات جاء فيها :

"في يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر" - وأكرر ٢٤ تشرين الثاني/

نوفمبر - "١٩٨٨ تلقينا طلباً من السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، للحصول على تأشيرة دخول من أجل حضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بوصفه مدعواً" .

والحقيقة أن الطلب قُدم بالأسلوب المتبع يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر وليس في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، ولكن هناك شيئاً يدعو إلى الدهشة في بيان وزير خارجية الولايات المتحدة ؛ فهو يعترف بأن طلب تأشيرة الدخول قُدم حتى يتمكن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من حضور دورة الجمعية العامة في نيويورك بصفته مدعواً . وبالطبع يحب الرئيس عرفات أن يحضر سائحاً ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى هذا البلد .

ولكن هناك أمراً ذا دلالة أكبر : في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ دعت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في دوراتها ، وفي عمل الجمعية العامة بوصفها مراقبة . وهكذا نرى أنه منذ بداية هذه المناورة حاولت حكومة الولايات المتحدة أن تظلّل الجمهور . ربما لم يكن هناك شيء جديد . ولكنها في هذه الحالة بالذات لم تكن تقرّر الواقع .

وأبلغت منظمة التحرير الفلسطينية لجنة العلاقات مع البلد المضيف يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أنه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر أرسل طلب الحصول على تأشيرات دخول للرئيس ياسر عرفات ولعدد من زملائه في منظمة التحرير الفلسطينية . كان الاعلان على الملأ ، ولم يعلّق أحد قطعيا . ولكن يبدو أن أحدا من الولايات المتحدة لم يتصل بالأمين العام ليبلغه أن هناك نقطة خلاف .

وبموجب اتفاق المقرر نعلم أن من واجب البلد المضيف أن يبلغ الأمين العام بأن هناك نقطة مختلفا عليها . ولكن أُبلغنا أنه لم يحدث هذا الاتصال حتى قدم جواز السفر مرة أخرى لا يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ولكن يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر . وكلنا يعلم ، أننا كنا نحتفل بعيد الشكر يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، ولذلك كان من الغباء أن ننتظر الديك الرومي خارج السفارة في تونس . وأيّا كان الامر ، فقد قدّم الطلب يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر .

ومرة أخرى عُرضت المسألة على لجنة العلاقات مع البلد المضيف . وأُجريت مداوالت مطوّلة ، كان من الممكن أن توفّر على الجمعية العامة نفقات قضاء بضع ساعات لتعيد ما قيل من قبل . وإذا ما سمحتم لي ، سيدي الرئيس ، فإنني أقتبس من البيان الذي أدلى به رئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف مجمل المداوالت :

"كان من رأي الأغلبية الساحقة من المتكلمين أن حرمان السيد عرفات تأشيرة الدخول هو انتهاك - " انتهاك " - من جانب الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب اتفاق المقرر . وفي هذا الصدد اتفق المتكلمون مع البيان الذي أدلى به الأمين العام ورئيس الجمعية العامة" .

اسمحو لي أن أعرب لكم عن امتناني لكم شخصيا ياسيدي الرئيس ، وللأمين العام لموقفكما المتخذ دفاعا عن الأمم المتحدة ، ودفاعا عن احترام القانون .

وليس شمة شيء جديد ، فما قلته بشأن الطلب وما إلى ذلك ، قد أكدته بيان المستشار القانوني السيد فلايشاور . فقد أكد ، بالضبط ، أن الطلب قدّم يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر . وأتمنى أن يكون بيانه قد أصبح بالفعل وثيقة أمام أعضاء الجمعية ، ونرجو أن يحدث ذلك في النهاية .

لنتلمس شيئاً يتجاوز ذلك . دعوني أعبر ، من خلالكم ياسيدي الرئيس ، عن شكرنا للدول الاعضاء الذين أعربوا بالامس أمام اللجنة السادسة عن رأيهم القاطع . أيّد ١٢١ عضوا الموقف الذي اتخذته لجنة العلاقات مع البلد المضيف ، وأعني أن البلد المضيف ارتكب انتهاكا ، وأنه - وذلك أمر هام جدا - ينبغي "إدانة" البلد المضيف على انتهاك الاتفاق .

وكل واحد يتكلم عن الاموال والموارد المبددة ، وما إلى ذلك ، ولكن حكومة الولايات المتحدة ، البلد المضيف ، ترغب الجمعية العامة على اتفاق ساعات كثيرة لمعالجة الظلم الذي نجم عن انتهاكات اتفاق المقر .

ونحن نعتقد أن على الجمعية العامة واجبا وهو ألا تسمح لقرار يتخذه البلد المضيف بأن ينتهك التزاماته القانونية الدولية . وينكر على أي عضو أو مدعو حرية الوصول إلى مقر الأمم المتحدة . ولا ينبغي أن يفسّر قرار الولايات المتحدة بأنه سابقة . ولا ينبغي إحباط أو افساد حرية العمل وأداء المهام في هذه الهيئة بمناورات من قبل البلد المضيف ، وهو الطرف الآخر في اتفاق المقر .

فقد نشأ موقف - وهل لي أن أقول إنه نشأ مكرا وخديعة ؟ - فيه أحبط أداء مسؤولياتنا ومهامنا في فرمة لا تتاح إلّا مرة واحدة في العمر في هذه المنظمة ، وأكرر مرة واحدة في العمر في هذه المنظمة .

وينبغي البحث عن بديل ، بالنص على أنه لا ينبغي أن تدعن الجمعية العامة لهذه المناورات ، ولأننا شعب مؤمن ، فنحن نأمل أن يعيد البلد المضيف النظر في قراره التعسفي ، وأن يعكسه ، ولا ضرر في الأمل ، وخصوصا أنه حُدد موعد أقصى .

ولننط البلد المضيف وقتا للتأمل والتشاور فيما إذا كان لا يزال يرغب في أن يكون المتهم في مثل هذه الحالة . وعلى أية حال فالمصادقية والاحترام للالتزامات هما من المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات بين الأطراف في أي اتفاق وخصوصا بالنسبة لاتفاقات مبرمة بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة .

ويمكنني أن أؤكد لكم أن الرئيس عرفات لن يُمنع من إيصال رسالة السلم ، وخطه ونهج عملي وملاموس لتحقيق هذا السلم وإنهاء النزاع الدموي . ولن يسمح للولايات المتحدة بمنع الرئيس عرفات أو منظمة التحرير الفلسطينية من تبليغ هذه الهيئة الموقرة بهذه الرسالة ، هنا أو في أي مكان آخر . إن الجمعية العامة سترحب ترحيبا يليق بالرئيس عرفات ، وستستمع إليه ، وستعرب له عن تأييدها ودعمها لخطه السلم التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عُقد في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية الى التصويب الذي أشار اليه المقرر في الفقرة ٣ من مشروع القرار ، إذ ينبغي أن تبدأ الفقرة ٣ كما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"تعتبر أن هذا المقرر ... " ، بدلا من "تعتبر أن المقرر ... " .

(واصل الكلمة بالإسبانية)

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المتخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة لممثل جامعة الدول العربية .

السيد الغرا (جامعة الدول العربية) : اسمحوا لي أن أتقدم لكم وللجمعية العامة ولجميع أجهزة الأمم المتحدة بوافر الشكر والامتنان للدور الكبير الذي تلعبونه من أجل خدمة رسالة الأمم المتحدة ومن أجل حماية ميثاقها ومن أجل حماية الاتفاق المعقود بينها وبين دولة المقرر ، ومن أجل حماية حق جميع الدول والمنظمات وحركات التحرير في اختيار وفودها للاشتراك في دورات الجمعية العامة .

لقد جئت من تونس من أجل الاستماع الى كلمة الرئيس ياسر عرفات التي سيفتح بها مناقشة قضية فلسطين في الجمعية العامة ، بالنيابة عن الشعب الفلسطيني وكنت سأقدم باسم جامعة الدول العربية بالشكر والتقدير للولايات المتحدة الامريكية رئيسا وحكومة وشعبا على ما قدموه للرئيس ياسر عرفات من حماية . كنت أود الاشارة بمحافظلة الولايات المتحدة على التقاليد الامريكية التي هي من التراث الذي يعتز به الشعب الامريكي والتي وردت في صدر دستوره . فحق التعبير وحرية الرأي وسماع وجهة نظر الطرف الآخر هي القيم التي نادى بها بناء الولايات المتحدة . نعم كنت سأقدم بالشكر لحرس الولايات المتحدة على حماية هذه الحقوق . لكنني فوجئت وأنا في مطار لندن في طريقي الى نيويورك - لمؤ الحظ - بقرار البلد المضيف . رفض منح التأشيرة المطلوبة للسيد ياسر عرفات ، منتهاكا بذلك التزاماته القانونية الدولية بموجب اتفاق المقر .

المسرحية التي جرت عشتم جميعا فصولها وكنتم لا تصدقون ما يجري ولا تتصورون ما يحدث . نحن أيضا لم نكن نتوقع ما حدث ، لاننا نعتبر أمريكا دولة كبرى تتحمل مسؤوليات خاصة ، ومؤوليات أخرى بوصفها دولة مقر . ولا تجيز لاسرائيل - الدولة الممتهدة - الاستهتار بحق مشاركة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشة قضية شعبه أمام هذه المنظمة الدولية . وقد شاركنا في هذا الرأي العالم أجمع بما فيه الشعب الامريكي المعروف بمواقفه الشجاعة لحماية حقوق الإنسان ووسائل إعلامه التي أود أن أتقدم لها - من هذه المحطة - بكل الشكر على تغطيتها الموضوعية لما حدث ، وكذلك لوسائل الإعلام العالمية في كل مكان .

لقد استنكر العالم كله الموقف الامريكي : أعرب السيد بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة عن أسفه لموقف الولايات المتحدة الذي لا يتفق مع التزاماتها بوصفها دولة مقر . وفقد مساعده عدم قانونية الرفض الامريكي . وصف السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا العمل بأنه "محاولة لخنق صوت السلام" . واستنكرت العمل الاكثريه الساحقة من الدول شعوبا وحكومات . وتقدمت اللجنة السادسة للشؤون القانونية بالتوصية المعروضة الآن على الجمعية العامة والتي أقرت

بالاجماع وكانت الولايات المتحدة واسرائيل الوحيدتين اللتين صوتتا ضد المشروع .
وامتنعت بريطانيا .

نعم ، يا سيادة الرئيس ، ليس من مصلحة الولايات المتحدة ذات المسؤولية
الخاصة في الأمم المتحدة أن تخضع لضغوط اللوبي الصهيوني ، متحدية ارادة العالم
الذي رغب في سماع وجهة نظر السيد ياسر عرفات ، لأنها بعملها هذا كشفت القناع عن
استمرار تحيزها الى فريق واحد هو اسرائيل .

وهل قدرت الولايات المتحدة الامريكية أنها بعملها هذا نقلت معركتها لتصبح
معركة مع قوى الاعتدال في العالم العربي ، أي مع أصدقائها في المنطقة ومع قوى
الاعتدال في فلسطين التي يمثلها الرئيس ياسر عرفات . وماذا يفهم من العمل الأمريكي
سوى أن الاعتدال العربي مكلف ومعرض للمعاكبة ، وأن التطرف الاسرائيلي هو الذي
يكافأ . وإذا أرادت الحكومة الأمريكية أن تمشي مع سياسة اسرائيل التي تكره الاعتدال
وترحب بالتطرف الذي يمكنها من الاستمرار في التوسع والاستيطان ، فهل يخدم هذا
المصلحة أو المصالح الأمريكية ؟ وخصوصا أن ما قامت به حكومة الولايات المتحدة ضربة
لجهود السلام ولسياسة الاعتدال ، وهو في نفس الوقت لطمة لأصدقاء الولايات المتحدة من
العرب الذين راهنوا على دور أمريكي فعال وبناء فكان هذا الموقف الحزين الذي
اختاره الوزير جورج شولتز .

وإذا كان المجتمع الدولي ، ومعها الولايات المتحدة ، يعملون لمسيرة سلام حقيقي شامل في المنطقة ، ألا تساعد الولايات المتحدة بهذا العمل اسرائيل على التنصل من المشاركة في عمليات السلام والالتزام بقرارات كانت أساسا لقيامها ؟

وتجدر الإشارة هنا أن من السخرية أن تستقبل الولايات المتحدة الارهابي شامير في عاصمتها واشنطن وأن تغرش له البساط الاحمر ، رغم أنه يعترف ويعتز بما ارتكبه ويرتكبه من ارهاب ضد الشعب الفلسطيني ، بينما يُحرم ياسر عرفات من زيارة مقر الأمم المتحدة ، ومقاومة عرفات للاحتلال الاسرائيلي لا تختلف عن مقاومة جورج واشنطن للاحتلال البريطاني . وها هو تمثال واشنطن يقوم في العاصمة الامريكية مذكراً بأن الاستقلال لا يؤخذ بالتمني ، بل بالعمل والمقاومة والنضال .

كثيرا ما قيل لنا أن قضية فلسطين هي قضية الغرض الضائعة . أليست هذه الغرض الضائعة هي بسبب ما يوضع في طريق الفلسطينيين من عقبات وهذه واحدة منها ؟ لقد أراد السيد ياسر عرفات ايضاح أي غموض بالنسبة لوثائق مؤتمر الجزائر كي يعرف العالم أين يقف الفلسطينيون . وأراد الوزير جورج شولتز أن يجعل هذه فرصة أخرى من الغرض الضائعة ، وذلك بفرض مؤامرة الصمت على الفلسطينيين في هذه المنظمة . نحن على ثقة أنه لن يسمح للوزير جورج شولتز بذلك .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن الولايات المتحدة تأخذ مسؤوليتها بوصفها البلد المضيف مأخذ الجدية البالغة . لقد منحت حكومة بلادي بصورة منتظمة تأشيرات دخول للأعضاء الآخرين في منظمة التحرير الفلسطينية الذين كانوا ، لولا ذلك ، غير مؤهلين للدخول بموجب القانون الامريكي ، وبذلك كفلنا سماع وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة . وبالتالي لا توافق حكومة بلادي على لهجة مشروع القرار ولا على مضمونه وستموت ضده .

لقد بينت الولايات المتحدة بإسهاب ، في الجلسة ٥١ للجنة السادسة وفي جلسة لجنة العلاقات مع البلد المضيف المعقودة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، الأسباب التي دفعتها الى عدم منح السيد عرفات تأشيرة دخول . ونحن نرى أن هذه الأسباب قاهرة وإننا نتمسك بالقرار .

وباختصار ، إن عدم منح السيد عرفات تأشيرة دخول إجراء يتفق تماما مع اتفاق المقر المبرم بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة ، وهذا يشمل حقنا في حماية أمننا القومي ، والسوابق القائمة بمقتضى ذلك ، والحق المتأصل المعترف به على نطاق واسع لاية دولة مضيغة في حماية أمنها القومي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن مواقف الوفود فيما يتعلق

بتوصية اللجنة السادسة موضحة في اللجنة وواردة في السجلات الرسمية ذات الصلة .
وأود أن أذكر الأعضاء أنه بمقتضى الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية العامة على أن :

"تقتصر الوفود ، قدر الإمكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي الجلسة العامة ، على تحليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة" .

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول في تحليل التصويت قبل التصويت ، أود أن أبلغ الأعضاء أنه فيما يتعلق بالفقرة ٥ من مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/43/900) ، اقترح أن يكون التاريخ الذي سيُدرج في الفقرة ٥ من مشروع القرار هو ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .
ما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية تقبل ذلك الاقتراح .
تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نكون بذلك قد وافقنا على أن

يكون التاريخ المحدد في الفقرة ٥ هو ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .
أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تحليل تصويتهم قبل التصويت .
هل لي أن أذكر الوفود أنه بمقتضى مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد تعليقات التصويت بمدة ١٠ دقائق وتلقاها الوفود من مقاعدها .

السيد نوغويرا باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أسجل ، فيما يتعلق بالنظر في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/43/900) ، أن البرازيل على استعداد لأن تؤيد تأييدا تاما مشروع القرار الوارد في ذلك التقرير ، الذي أوصت اللجنة السادسة الجمعية العامة بأن تعتمد .

إن الشاغل الجماعي والمطلب المعرب عنه في مشروع القرار قد أعربت عنهما البرازيل بصورة فردية في بلاغ صحفي صادر في برازيليا بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر . وفيما يلي نص هذا البلاغ الصحفي :

"لقد علمت البرازيل بمشاعر القلق إن حكومة الولايات المتحدة رفضت منح تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي يعتزم مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة .

"وكما هو معروف ، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٣٧ (د - ٢٩) لعام ١٩٧٤ ، تتمتع منظمة التحرير الفلسطينية بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة وبما يترتب على ذلك من حقوق . ولا يعد إشارة عقبة تحول دون أن يتكلم زعيمها أمام الجمعية العامة تهديدا لحقوق المراقب فحسب بل أيضا لحرية التعبير ، التي هي جوهر هذا المحفل الدولي الاسمي .

"ولا يسهل الحكومة البرازيلية إلا أن تشعر بالأسف لقرار عدم منح تأشيرة دخول للزعيم الفلسطيني وأن تعرب عن أملها في إعادة النظر في هذا القرار بغية جعله متمشيا مع الالتزامات القانونية التي يتحملها البلد المضيف" .

لنأمل أن تراعي السلطات المختصة في الولايات المتحدة بجدية النداء الجماعي الذي توشك الجمعية العامة على توجيئه ، وأن تجد هذه السلطات نفسها بذلك في موقف يسمح لها بمنح السيد عرفات تأشيرة دخول مما سيتيح للجمعية العامة سماع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الاخير في تعليل التصويت قبل التصويت .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أومت به اللجنة السادسة في الفقرة ٦

من تقريرها (A/43/900) .

طُلب إجراء تصويت بنداء الاسماء .

أجرى تصويت بنداء الاسماء .

بعد سحب اسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في

القرعة التي أجراها الرئيس ، طُلب إليها أن تصوّت أولاً .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاصو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطي ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الإستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،

غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،

ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ،

العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ،
 كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
 مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا
 غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،
 السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
 الصومال ، جنوب افريقيا ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية ،

الممتنعون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥١ صوتا مقابل صوتين ، مع امتناع عضو واحد عن

التمويت (القرار ٤٨/٤٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليل تصويتهم .

السيد تاروي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرى وفد بلادي

انه على ضوء علاقات التعاون الوثيقة القائمة بين الولايات المتحدة - بوصفها البلد المضيف - والامم المتحدة منذ إنشاء هذه المنظمة ، كان من المستصوب أن تصاغ بعض أجزاء القرار المتخذ توا على نحو أكثر ملاءمة . ومع ذلك ، فإننا نأسف لحرمان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من فرصة مخاطبة الجمعية العامة ، وبالتالي فقد صوتنا تأييدا لمشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة لممثل اليونان

الذي سيتكلم نيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

السيد روكوناس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتعليل التصويت على القرار الذي اتخذ توا . فقد أحاطت الدول الإثنتا عشرة علما مع القلق برفض حكومة الولايات المتحدة منح تأشيرة دخول للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لزيارة مقر الامم المتحدة ومخاطبة الجمعية العامة بخصوص قضية فلسطين .

تعتقد الدول الاثنتا عشرة انه ، وفقا لاتفاق المقرر ورأي المستشار القانوني للأمم المتحدة ، ينبغي السماح للسيد ياسر عرفات بمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

كما أن الدول الاثنتي عشرة تعتقد اعتقادا راسخا بأنه من المهم في هذه المرحلة الحاسمة من الحالة المتعلقة بالشرق الاوسط عدم عرقلة دور الامم المتحدة بوصفها المحفل الذي يعرب أمامه زعيم أي طرف في النزاع عن آرائه بشأن المسألة . هذا علاوة على أن الدول الاثنتي عشرة ترى من الضروري الإبقاء على الزخم الذي ولدته القرارات الاخيرة الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني وتشجيعه . لذا فإن هذه الدول تدعو حكومة الولايات المتحدة الى مراجعة الحجج القانونية وإعادة النظر في قرارها .

السير كريستين تيكل (المملكة المتحدة) : (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد أعرب ممثل اليونان الدائم الذي تكلم نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية عن موقف وفد بلادي من المسألة المطروحة على الجمعية العامة .

هذا بالإضافة الى أن وفدي قد أتاحت له الفرصة للإعراب عن آرائه ، وكان ذلك في لجنة العلاقات مع البلد المضيف منذ يومين ، وبالامس في اللجنة السادسة . وماكتفي هنا بأن أكرر في إيجاز بعض النقاط التي نعلق عليها أهمية خاصة .

أود أن أوضح انه في رأي الحكومة البريطانية ، كان ينبغي السماح للسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالحضور الى مقر الأمم المتحدة في نيويورك . فهذا هو التزام الولايات المتحدة القانوني . ووفد بلادي يؤيد رأي المستشار القانوني للأمم المتحدة في هذا الشأن .

ولكن ، مثلما نعتقد أن الولايات المتحدة ينبغي أن تبدي احتراماً للأمم المتحدة ، نعتقد أيضاً أن الأمم المتحدة ينبغي أن تبدي احتراماً للولايات المتحدة . وكان ينبغي أن ينعكس هذا الاحترام المتبادل في صيغة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة توّا .

لقد كلغنا أنفسنا العناء البارحة لصياغة نص كان من شأنه أن يميّن وفد بلادي من التصويت لصالح مشروع القرار ، دون المساس بمضمونه . ولكن واضعي المشروع ، لسوء الحظ ، لم يكونوا على استعداد لقبول اقتراحنا . لهذا امتنعنا عن التصويت .

السيد فورتيير (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت كندا

مؤيدة للقرار المتخذ توّا ، لتسجيل قلقها إزاء القرار الذي اتخذته البلد المضيف في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . إن الشاغل الأول لكندا ، وهو يناظر الخطوة المحددة الأولى التي يبحشها هذا القرار ، هو أن نتبين ما إذا كانت الولايات المتحدة متعيّدة النظر في قرارها .

وفي هذا الصدد نود أن نسجل رسمياً بعض التحفظات على الصيغة المستخدمة في القرار ، ونرى بصفة خاصة أن فقرتي المنطوق ٢ و ٣ كان من الممكن صياغتهما في صورة أكثر إيجابية .

السيد بوريهام (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت

استراليا لصالح القرار الذي اتخذته الجمعية تَوّاً ، لانها توافق على المبادئ المعرب عنها في ذلك القرار . إلا أن استراليا كانت تفضل عدم استخدام كلمة "استياشها" الواردة في الفقرة ٢ من المنطوق .

ان وزير الشؤون الخارجية والتجارة الاسترالي ، السناتور جاريث إيغانز قال ما يلي في البرلمان الاسترالي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر :

"إن حكومة استراليا تأسف لقرار إدارة الولايات المتحدة برفض منح

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ياسر عرفات ، تأشيرة دخول لتمكينه من

مخاطبة الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة" .

وتعتقد استراليا انه كان من اللئيق استخدام كلمة "تأسف" في هذا السياق . كما أن

استراليا لها تحفظات على ملاءمة اعتماد الجمعية العامة للصيغة الواردة في الفقرة

الخامسة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق فيما يتعلق بتفسير اتفاق المقر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : في ضوء الفقرة ٥ من القرار الذي اتخذتوا ، سيظل هذا الامر قيد نظر الجمعية . وإذ أضع في الاعتبار أن البند ١٣٧ لا يزال محل نظر اللجنة السادسة ، أود أن أؤكد مجدد أنه من المتوقع من حيث المبدأ أن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة مرة أخرى يوم الجمعة الموافق ٢ كانون الاول/ديسمبر عند الضرورة .

البند ٣٦ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/43/22)
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/43/44)
- (ج) تقارير الامين العام (A/43/682 ، A/43/699 ، A/43/786)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/43/802)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/43/L.30/Rev.1 ، A/43/L.31 ، Corr.1 ، A/43/L.32 ، A/43/L.33 ، Corr.1 ، A/43/L.34 ، Corr.1 ، A/43/L.35 ، Corr.1 ، A/43/L.36 ، Corr.1 ، A/43/L.37 ، Corr.1 ، A/43/L.38 ، A/43/L.41 ، A/43/L.42)

السيد متناي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طيلة سنوات

عديدة أعتلى هذه المنصة سيل من ممثلي دولة اسرائيل للاعراب عن رفض اسرائيل القاطع لنظام الفصل العنصري الذي تتبعه جنوب افريقيا . واليوم ، أشاطر من سبقوني في الاعراب مرة أخرى عن معارضة ورفض اسرائيل الكاملين للفصل العنصري . إننا ندينه كما ندين العنصرية بجميع صورها . إنه تعبير عن أكثر مظاهر عدم الانسانية قسوة . إنه شر أخلاقي في المقام الاول . وليس له مكان في عالمنا . وينبغي أن يستأصل في كل وقت وفي أي مكان يوجد فيه .

إن دولة اسرائيل ومواطنيها حساسون بشكل خاص لهذه المسألة . ومنذ أكثر من ٤٠ عاما قُتل ستة ملايين يهودي ، أي ثلث سكان العالم من اليهود ، في محارق معسكرات

الموت النازية بسبب العنصرية النازية . ولم يذبخوا إلا لسبب واحد - هو أنهم كانوا يهودا . وحتى قبل تلك الساعة السوداء في تاريخ البشرية ، كان الشعب اليهودي قد عانى طيلة قرون من ويلات الاضطهاد والقمع نتيجة للعنصرية .

وقد جسدت هذه التجربة التاريخية المؤلمة رفضنا الجلي لنظام الفصل العنصري الذي تمارسه جنوب افريقيا وكذلك سائر أشكال التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم . ففي القدس اعتمد برلماننا - الكنيست - عددا من القرارات المناهضة للفصل العنصري . وأصدرت حكومة اسرائيل وزعمائها ، السابقون والحاليون ، إعلانات رسمية احتجاجا على الفصل العنصري . وممثلونا في جميع أنحاء العالم يوقعون الاعلانات المشتركة مع الزعماء الافارقة التي يؤكدون فيها مجددا معارضتنا للفصل العنصري ، وأعلننا رأينا مدويا في مناسبات عديدة وأوضحنا موقفنا أمام مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة .

وفي السنوات الاخيرة ، اتخذت حكومة اسرائيل مزيدا من الخطوات . لقد وضعت عددا من التدابير والجزاءات ضد جنوب افريقيا بما يتماشى مع السياسات التي اعتمدتها غالبية الديمقراطيات الغربية . ومنذ شهر آذار/مارس ١٩٨٧ ، عندما نُفذت تلك التدابير ، واصلت حكومة اسرائيل تقليص علاقاتها مع جنوب افريقيا . إن هذه التدابير باختصار تتضمن ما يلي : فرض حظر على الاستثمارات في جنوب افريقيا ؛ وقطع جميع العلاقات الثقافية مع المنظمات الموجودة في جنوب افريقيا والملتزمة بأي طريقة بنظام الفصل العنصري ، ومؤخرا ، عاقبت اسرائيل رياضيين اسرائيليين شاركوا في أحداث رياضية في جنوب افريقيا ؛ وفرض حظر على جميع أنواع التعاون العلمي ؛ وعدم تشجيع السياحة ؛ وفرض حظر على استخدام الموانئ الاسرائيلية للنقل الى جنوب افريقيا ومنها .

وبالإضافة الى ذلك ، أنشأت حكومة اسرائيل صندوقا خاصا لتبني تنفيذ برامج تدريب في اسرائيل لممثلين عن مجتمع السود في جنوب افريقيا في مجالات مثل التعليم والثقافة والتنمية الاجتماعية .

ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن العلاقات بين اسرائيل والطائفة السوداء في جنوب افريقيا قد تدعمت . وقد أمر ال "هستدروت" وهو الاتحاد العام للعمال في اسرائيل ، شركاته وتكتلاته بقطع علاقاتها بجنوب افريقيا وباقامة روابط باتحادات العمال السود بجنوب افريقيا . وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، ستكون اسرائيل قد استقبلت أكثر من مائة متدرب افريقي أسود يشاركون في دورات مختلفة في مجالات التنمية التعاونية في المعهد الافروآسيوي وفي مركز "ماونت كارمل" لتنمية المجتمع . وآخر هذه الدورات دورة هامة تعقد الآن باسم "دور المنظمات الشعبية في التنمية الوطنية للمجتمع" وتنظم لـ ٢٥ طالبا من الطائفة السوداء في جنوب افريقيا . واسرائيل أحد البلدان القليلة التي تقوم بتلك الدورات والتدريبات البثاءة . ونحن نطلب الى جميع الدول أن تحذو حذونا وأن تقيم مثل هذه الدورات في بلدانها .

وفضلا عن ذلك ، ووفقا للتقليد المتبع في سنوات سابقة ، زار عدد من الزعماء السود البارزين من جنوب افريقيا اسرائيل خلال عام ١٩٨٨ . وكانت اسرائيل مرة أخرى أحد البلدان القليلة جدا التي احتجت لدى سلطات جنوب افريقيا على محاولتها إسكات صوت صحيفة المعارضة "ويكلي ميل" . وقد رأى المحرر ضرورة شكر اسرائيل على تصرفها . واسرائيل على يقين من أن هذه التدابير المحددة ستتواصل لتسهم بشكل كبير في الكفاح الدولي ضد الفصل العنصري ، وأنها ستشجع على احلال السلام وتحقيق الوئام بين جميع قطاعات السكان في جنوب افريقيا . وحكومة اسرائيل مستعدة أيضا للتعاون مع البلدان الاخرى لتعزيز برامج التدريب لممثلين عن الطائفة السوداء في جنوب افريقيا .

ولذلك فإن اسرائيل على الطريق الصحيح ، باتخاذها خطوات كبيرة لمناهضة الفصل العنصري ، وستخطو المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه مستقبلا .

نشكر أعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي لمست أخيرا الخطوات الايجابية التي اتخذتها اسرائيل ونوهت بها . ولا يسعني الا أن أبدي بضع ملاحظات إزاء ما قد أصبح ممارسة طقوسية سنوية خلال هذه المناقشة . المفروض أننا نجتمع هنا لبحث مسألة الفصل العنصري التي تبعث على الانزعاج ، غير أن هذا الهدف الهام للغاية يساء اليه باستمرار عن طريق النزوع المتكرر الى اساءة استخدام هذه المناقشة لشن هجمات خسية ليس لها أساس من الصحة على بلدي . لقد حصل لنا "الشرف" مرة أخرى من خلال تقرير خاص وقرار خاص يتهمان اسرائيل اتهاما باطلا بالحفاظ على علاقات خاصة مع جنوب افريقيا . وما دامت اللجنة لا ترى من اللازم أن تصدر حكما نهائيا بأنه لم يعد ثمة مكان للتمييز والاستفراد والشتيمة والتلفيق ، فإننا نرى لزاما علينا أن نطلب من الدول الاعضاء أن تعارض القرار الخاص بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا وأي مشروع قرار آخر يستفرد اسرائيل بوقاحة .

ومنذ بداية هذه المناقشة ما انفكت الوفود العربية ، كما كان متوقعا تسوق عددا من الادعاءات التي من المفترض أن تلقي الضوء على ما يسمى بالعلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا . وقد اتهمنا بصورة تبعث على التقزز بأن لنا صلات مع جنوب افريقيا . وهذا كله محض تلفيق وأكاذيب . وعلاوة على أنه لم تثبت صحة أي تهمة من هذه التهم ، لا تولى الحقيقة في هذه المناقشة أي اعتبار .

ان خلاصة الحملة العربية التي تبعث على منتهى الاسف ، وهي النيل من اسرائيل ، قد ادركتها الدول التي تناضل ضد الفصل العنصري . ان الهجمات العربية على اسرائيل ما من شأنها الا أن تقلل الى درجة كبيرة من شدة المعركة التي تشن ضد الفصل العنصري . ان مسألة الفصل العنصري بالنسبة للممثلين العرب ، الذين اتهموا اسرائيل وتلاعبوا في المسألة بهدف تحقيق مكاسب سياسية ، ليست سوى حيلة دعائية جديدة في حملتهم المتصاعدة التي يشنونها ضد بلدي .

ولكن هناك ضوءا في نهاية النفق . فكل سنة تمر يتضح فيها أكثر فاكثرا أن الحملة العربية التي ترمي الى دق اسفين بين اسرائيل وافريقيا السوداء هي حملة فاشلة . وبدأ العديد من الدول العربية يكتشف الآن أن افريقيا لا يمكن أن يخدعها

تحريف الوقائع وتزييف الحقائق ، ولا حتى الأكاذيب الباطلة . لقد بدأت تتكشف ببساطة الأكاذيب العربية . فمن الناحية العلنية تجد الدول العربية أن هناك معوبة متزايدة في التأثير على البلدان الأفريقية في مسألة عدم امتثال علاقاتها مع اسرائيل ، ومن الناحية السرية ، يجد الممثلون الأفارقة أن الكيل قد طغى بتلاعب الدول العربية بصورة خبيثة في مسألة الفصل العنصري بهدف تحقيق المنفعة السياسية الانانية .

وفي المناقشات السابقة تطرق وفدي لهذا ودحض جميع المزاعم التي وجهت إلينا . ووفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي فإن تبادلنا التجاري مع جنوب افريقيا ضئيل جدا - أقل من ١ في المائة . وقد أكد الأمين العام بنفسه أن فكرة التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا غير معقولة . وتطرق وفدي أيضا لمسألة التضامن الأفريقي العربي المزعوم . لقد أشرنا في بيانات سابقة إلى سجل تجارة الرقيق العربية في افريقيا وأثرها الدائم وقد أحطنا الدول الأعضاء علما بمحاولة ليبيا الموفقة في تجنيد اجهاد منظمة التحرير الفلسطينية وغيرهم من المرتزقة العرب لمساعدة ليبيا في حربها ضد تشاد . وقد أكد مندوب تشاد في العام الماضي استخدام اجهاد منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب التي شنتها ليبيا ضد بلده .

وفي مناقشات سابقة لفت وفدي الانتباه إلى تجارة النفط الواسعة النطاق بين بعض الدول العربية وجنوب افريقيا . ان المحاولات المستمرة من جانب بعض الحكومات العربية لاختفاء تجارتها مع جنوب افريقيا للحيلولة دون فضحها تلعب دورا رئيسيا في الحملة العربية لتفخيم علاقات اسرائيل المزعومة مع جنوب افريقيا .

قمنا في السنة الماضية وفي السنة قبل الماضية بأعداد تقرير شامل عن تجارة النفط . وكانت مصادرها لا يرقى إليها الشك - مكتب بحوث الملاحة البحرية ، وهي منظمة مناهضة للفصل العنصري مقرها في هولندا ، وشركة لويد في لندن للملاحة البحرية . لقد كانت نتائج البحث مذهلة : ففي الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ بلغت الصادرات العربية من النفط إلى جنوب افريقيا ١٠ بلايين دولار تقريبا . ومنذ آخر تقرير قدمناه أصدر مكتب البحوث البحرية تقريراً جديداً في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ويبين البحث الذي أجراه المكتب أنه لم يطرأ أي تغيير على الحالة . ويشير بوضوح إلى أنه خلال فترة الثماني

سنوات ، أي الفترة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٧ ، تم نقل أكثر من ٥٠ مليون طن من النفط الخام من منطقة الخليج الفارسي الى جنوب افريقيا . وهذا بالطبع يشكل انتهاكا مباشرا للحظر المفروض على تصدير النفط الى جنوب افريقيا .

ويود وفدي أيضا أن يسترعي انتباه الدول الاعضاء الى تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/43/44) . فقد أشار التقرير الى تورط عدد من البلدان العربية في تصدير النفط الى جنوب افريقيا . ومما يؤسف له أنه لا يبدو أن هذه الحقائق المزعجة تحظى بالاهتمام . وما برحت اسرائيل كبش الغداء . فقد اتهمت بصورة انتقائية بالقيام بعمل لم تشترك فيه على الاطلاق ، ويحكم عليها بمعايير مزدوجة .

ان الفصل العنصري شر فظيع للغاية بحيث لا يمكن استخدامه بصورة خبيثة في حملة افتراء وتشويه تشن بوصفها أداة للحقد المفرط ضد بلدي . وبدلا من ذلك لابد أن تكون هناك وحدة في الجهود المشتركة الرامية الى القضاء على الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز والتعصب التي ابتلي بها عالمنا من أجل مصلحة البشرية جمعاء* .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

فلسفة الفصل العنصري تصنف الناس على أساس اللون وتؤدي الى الاعتقاد الراسخ بأن الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا مؤهلة بحكم لونها لتحكم البلد ، بينما تعيش الغالبية السوداء في مناطق معزولة وفي ظل أوضاع تبعث على الاسى في أغلب الاحوال . انه نظام يمارس القمع الانساني ضد السود ، ويشكل اهانة للبشرية ، وكان ينبغي القضاء عليها منذ أمد طويل .

مع ذلك يبحث الاعضاء الحاضرون في هذه الجمعية العامة المسألة كل عام ، وهذا العام ليس استثناء . وقد اتخذنا القرار تلو القرار ، وكلها تدين السياسات الاثمة التي ينتهجها نظام الفصل العنصري واعربنا باستمرار عن تضامننا مع الشعب المضطهد في جنوب افريقيا . ولقد قيل كل ما ينبغي قوله بمدد المسألة . ولكن لابد من أن نذكر أنفسنا بأنه يجب ألا يحيد بصرنا عن الموضوع ، لأن ذلك ما من شأنه إلا أن

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد برانكو (سان تومي وبرينسيبي) .

يطيل أمد نظام الفصل العنصري ويحرز عساده وفطرته . ولا ينبغي أبدا أن نعتبر أن مناقشتنا الراهنة مجرد طقوس لاننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أدبية عن ضمان سيادة العدل . ولابد من اتاحة الفرصة للسكان السود لممارسة حقهم الثابت في تقرير المصير وفي تقرير مستقبلهم بأنفسهم .

وحتى في الوقت الذي نتكلم فيه هنا ما يرح شعب جنوب افريقيا الذي طالبت معاناته خاضعا للتدابير القمعية التي يفرضها عليه النظام الاستبدادي . وفي حزيران/يونيه من هذا العام جدد نظام بريتوريا حالة الطوارئ لفترة ١٢ شهرا أخرى . وهذا مثال واضح آخر على أن النظام مصمم على الاستمرار في سياسة الفصل العنصري الآن ، "الفصل العنصري الى الابد" .

كذلك ترتكب حاليا الفظائع ليس ضد السود في جنوب افريقيا فحسب بل ضد شعوب دول خط المواجهة الافريقية المختلفة أيضا . ويحرك وفدي ادراكا تاما أن الفصل العنصري ليس مسألة قاصرة على جنوب افريقيا ، إذ أن السياسات العنصرية العدوانية التي يتبعها نظام بريتوريا قد أضرت بدرجة خطيرة بالحلم والامن في منطقة الجنوب الافريقي وهددت السلم والامن المولجين .

ان بروني دار السلام لم تتوان في معارضة الفصل العنصري . واقف هنا اليوم لأكبر ادانتنا الشابتة والقاطعة للفصل العنصري بجميع أشكاله ومظاهره . ومن الجدير بالذكر أنه خلال المناقشة العامة في الشهر الماضي وفي هذه القاعة بالذات أهاب وزير خارجية بروني دار السلام بالمجتمع الدولي لمواصلة الضغط - السياسي والاقتصادي - على جنوب افريقيا حتى تتخلص عن سياستها القائمة على الفصل العنصري . وسنظل شابتين على موقفنا حتى يتم القضاء على ذلك النظام البغيض . ولن يتسنى لشعب جنوب افريقيا المضطهد تحقيق النصر في كفاحه الشجاع إلا بالقضاء قضاء مبرما على ذلك النظام .

وفي الختام يود وفدي أن يحوه بالتزام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وبالجهود الدؤوبة التي تبذل على الاعجاب التي تقوم بها تحت رئاسة اللواء جوزيف غاربا سعيها منها الى تحقيق هدفنا النبيل . ولابد لنا من أن نكشف أعمالنا ضد هذا النظام البغيض وأن نخفف من معاناة اخواننا من بني البشر .

السيد تيهانكي (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد أسبوع

من الآن منحتفل بالذكرى السنوية الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان . لقد كان الإعلان منذ ٤٠ سنة وحتى الآن حجر الأساس لجميع المكوك المتعلقة بحقوق الانسان التي صاغتها المنظمة واعتمدتها بعد جهد كبير لتكون دعائم للمبادئ والاهداف النبيلة التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن المبادئ الواردة في الإعلان هي التي دفعت الى اعتماد الدساتير والقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تكفل احترام الحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد البشري بعد أعمال الإبادة الجماعية وإنتهاك حرمة الاخلاق في الحرب العالمية الثانية .

ولئن كانت هذه الإنجازات تعتبر أساسا لاحتفال له معنى بالذكرى السنوية للإعلان ، فإننا نشعر بالحزن بسبب الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن الإعلان العالمي لحقوق الانسان لم يسمح له خلال ٤٠ سنة منذ اعتماده بتغيير وتحسين حياة الشعب الاسود المقيهور في جنوب افريقيا وذلك بسبب نظام الفصل العنصري غير الإنساني الذي تفرضه حكومة جنوب افريقيا .

فمنذ سنوات عديدة يعاني الشعب الاسود في جنوب افريقيا معاناة لا حد لها من القبضة الشريرة للفصل العنصري ومن النظام المؤسسي للتمييز العنصري اللذين يطبقهما نظام برريتوريا العنصري بغية تعزيز سيادة الاقلية البيضاء في البلاد .

لكن حكومة جنوب افريقيا ترى أنه لا ينبغي للشعب الاسود في جنوب افريقيا أن ينعم بحقوق الانسان الاساسية المنصوص عليها في الإعلان لأنهم سود وذلك تحديا للمبادئ والمقاصد السامية التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تقوم على أساسها .

ويبدو أن مسألة الإدانة العالمية لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا ، أصبحت مسألة أبدية دائمة في هذه الهيئة الموقرة . ففي كل عام منذ إنشاء الأمم المتحدة تقريبا تدور مناقشات وتتخذ قرارات ومقررات لوضع حد لهذه السياسة الوحشية . وقد بقيت هذه المسألة على جدول أعمال الجمعية العامة مدة طويلة حتى أن

الكثيرين بدأوا يعربون عن القلق المتزايد من أن مناقشتها أصبحت روتيناً سنوياً عقيماً .

بيد أن حكومة الغلبين تشارك الرأي الذي أعرب عنه كثيرون من أن مناقشاتنا تعرب عن التصميم الذي لا يلين للدول الأعضاء في هذه المنظمة على مكافحة الفصل العنصري الذي لم يعد يحتمل ولم يعد له مكان في مجتمع متحضر ، وعن التصميم على القضاء عليه .

يجب على الدول الأعضاء أن تستجمع الإرادة السياسية القوية ، وأن تحشد أولاً وقبل كل شيء الاعتبارات السياسية والاقتصادية وغيرها من الاعتبارات المتفرقة بغية الانتصار في معركتها ضد القمع والظلم واللاإنسانية التي يمارسها الإنسان .

لقد تدهورت الحالة في جنوب افريقيا على نحو خطير منذ المناقشة التي دارت في العام الماضي بشأن هذا البند . فقد صعد النظام عملياته القمعية ضد المناهضين للفصل العنصري الذين ظلموا منذ زمن بعيد . ومددت مرة أخرى حالة الطوارئ التي قُتل بسببها كثيرون وُجِّعَ بموجبها في السجون مئات الألوف من الافراد من بينهم الاطفال . وتحت ستار حالة الطوارئ استخدمت سلطات جنوب افريقيا علناً سياسة النقل الإجباري الواسع النطاق للسكان السود بغية تنفيذ خطتها الرامية الى السيطرة على ما أطلقت عليه اسم "الأوطان" . ومن أجل حظر انتشار الأنباء عن جميع هذه الاعمال الغضبية فُرضت قيود صارمة على أجهزة الإعلام المحلية والاجنبية وأُجريت انتخابات منفصلة لكل من السود والبيض ترمي الى حرمان الاغلبية الافريقية الحقيقية من ممارسة حقوقها الأساسية .

إن القائمة طويلة لا نهاية لها . فهل ستكون هناك نهاية لكفاح الشعب الاسود في جنوب افريقيا من أجل الحرية والمساواة ؟ ألن يتحقق السلم للشعب الاسود السيئ الطالع في جنوب افريقيا وفي المنطقة ؟

لقد حان الوقت لكي ننحي جانبا الآمال الكاذبة التي نشأت بسبب وعود بريتوريا في إجراء اصلاحات ليست سوى أعمال صريحة للاسترضاء والتهدئة .

لقد حان الوقت لكي ندرك أن محاولات الاقتناع كما علمتنا الأحداث لن تجدي . وقد
آن الأوان لكي نولي من الأهمية لاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لجميع بني البشر
دون تفرقة بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة أكثر مما نوليها للمناس
واليورانيوم والفحم والذهب والمعادن النفيسة الأخرى .

وتمتدّد الغلبين اعتقاداً راسخاً أن الوقت مناسب الآن لإبداء الإرادة السياسية
القوية اللازمة للكفاح ضد الفصل العنصري ولل قضاء عليه . ولم يعد أمام المجتمع
الدولي إلاّ وسيلة سلمية واحدة لإجبار الحكام في بريتوريا على القضاء على الفصل
العنصري وهي فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

إننا ننشد أعضاء مجلس الأمن أن يظلموا بمسؤولياتهم في هذا الصدد . إن فرض
الجزاءات الإلزامية الشاملة على جنوب إفريقيا هو الأسلوب الوحيد الذي سيجعل النظام
في ذلك البلد يفهم أن استمراره في التحدي الذي لا يمكن تبريره لقرارات الأمم
المتحدة التي تدين سياسة الفصل العنصري التي ينتهجها لم يعد يحتمل أكثر من ذلك .

السيد محيي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه

تعليق مخّرّ لجيلنا أن تحدّد قيمة الرجال والنساء في هذا العصر على أساس لـون
بشرتهم .

ومن المخجل بدرجة أكبر أن يلتزم المجتمع العالمي الصمت ويسمح باستمرار
ارتكاب هذا الظلم الكريه دون احتجاج .

إن الفصل العنصري نظام بغيض لا بد من إزالته . ونشكّ كثيراً في أن كثيرين
يقبلون اليوم هذه الأوضاع ويحزننا أن نلاحظ أنه لا يزال هناك كثيرون يعتقدون أن
الإصلاحات يمكن أن تسبغ الاحترام على هذا النظام .

إن هذا لا يمكن أن يحدث ، والفصل العنصري ، لا يمكن إصلاحه بل لا بد من أن
يُستأصل كلية وإلاّ فسيظل ينخر في الهيكل السياسي للإنسانية كسرطان خبيث . وإذا لم
تفعل بريتوريا ذلك من تلقاء نفسها فلا بد من أن يرغمها العالم على ذلك .

وكل ساعة من التأخير تعني المزيد من الألم . وكل يوم من التأخير يعني المزيد من المعاناة . إنني أتكلم فقط عن الآلاف من أمثال مانديلا الذين يترجون في غياهب السجون في جنوب افريقيا . وأتكلم عن أمة بأكملها تعيش في سجن . ولا يمكن أن نحرم هذه الأمة من العدالة بإرجائها الى ما لا نهاية . إن عدم تحدي الشر هو بمثابة التفاضل عن الشر .

ويعبر ميشاق الأمم المتحدة عن تطلعات جيلنا . ولهذا لا بد من أن يبرز إيماننا بأنهم مثل عمرنا وهو أن جميع الناس خلقوا متساوين . وهرتوريا لا تؤمن بهذه القيمة بحال من الأحوال . لقد تجادلنا مع جنوب افريقيا وحاولنا اقناعها وحاولنا استرضاءها وتوصلنا اليها . ولم نترك وسيلة سلمية إلا لجأنا اليها ، فيما عدا وسيلة واحدة هي فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة . فهل هناك ظروف أكثر ملاءمة من هذه الظروف لتنفيذ الاجراءات التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق ؟

وفي رأينا ، ينبغي أن نكف عن جميع الاتصالات مع جنوب افريقيا على الاقل في المجالات الاربعة المصيرية التالية :

أولا ، يتعين علينا جميعا ، دون استثناء ، أن نمتنع عن تزويد جنوب افريقيا بالمعدات والتكنولوجيا الامر الذي من شأنه ، أيا كان غرضه المعلن ، تعزيز قدرتها العسكرية . وينبغي ادراج البنود الشائبة الغرض مثل الحاسبات الالكترونية والرادار والمعدات الالكترونية .

ثانيا ، ينبغي عدم تزويدها بالسلع الاساسية التي تدعم النظام مثل النفط والغاز . وينبغي إثابة المؤسسات التجارية والصناعية على إمتثالها لهذا . وينبغي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تتوخى منتهى الحذر ، بحيث اذا كانت هناك شركات تجارية لا تراعي المبادئ الاخلاقية وتسعى الى جني الارباح عن هذا الطريق أمكن فضحها دوليا .

ثالثا ، ينبغي وقف جميع التدفقات المالية الى جنوب افريقيا ، سواء أكانت استثمارات أم ائتمانات أم قروضا خاصة أم حكومية . ونحیی روح هؤلاء الذين توقفوا عن إقراض جنوب افريقيا .

رابعا ، ينبغي أن يخفض الى الحد الأدنى التفاعل البشري مع جنوب افريقيا مثل الاتصالات أو الزيارات . فلفظ العزلة السيكولوجي شديد . ولا يساورني أي شك في أن هذا من شأنه الإسهام في تحقيق أهدافنا .

يقال أن هذه التدابير تزيد معاناة الاغلبية السوداء . بيد أنه يبدو أن الاغلبية تعتقد أنها على استعداد لأن تتحمل المشاق في سبيل العيش في المستقبل حياة تظلمها الكرامة والشرف . وهم محقون في ذلك تماما . إنني أنتهي الى أمة ، بنغلاديش ، دفعت ثمنها باهظا من العرق والدماء والدموع من أجل حريتها . وهي لم تأسف لذلك . والتضحية ستجعل الحرية المكتسبة أغلى .

وتضم بنغلاديش صوتها الى المطلب المريح بأن تفرج بريتوريا فورا عن جميع السجناء والمحتجزين والاشخاص الخاضعين لاية قيود وينبغي السماح لوسائط الإعلام بأن

تقدم تقاريرها بطريقة موضوعية . وينبغي إلغاء جميع القوانين التمييزية ، وينبغي منح جميع العمال حقوق النقابات العمالية . وينبغي استئصال هيكل البانتوستان . وينبغي سحب قوات جنوب افريقيا المتلمصة من جنوبي انغولا . وينبغي أن تشرع بريتوريا في الحوار السياسي مع القادة الحقيقيين لاغلبية السكان بفرض إقامة حكومة تمثيلية . وينبغي أن تمثل جنوب افريقيا لمطالب العالم الواردة في قرارات الأمم المتحدة وإلا أبعدت عن المجتمع الدولي بوصفها منبوذا منحطا .

إننا نحث الاقلية في جنوب افريقيا على أن تتبرأ من نظامها البغيض . إن ضميرها سيكون ، بكل تأكيد ، أكثر ارتياحا اذا فعلت ذلك . ونحن نتعهد لها بكامل تأييدنا وتعاوننا معها في المساعدة على تنمية صلة الوفاق بينها وبين الاغلبية . هذا أمر ممكن بل وواجب . انه تحد ينبغي أن تتصدى له جميع الطوائف في جنوب افريقيا سويا ، حتى يمكنها جميعا أن تنعم بنعم أرضها السخية بسلام .

إن جنوب افريقيا وصمة خزي في ضميرنا . وذلك بسبب السلوك الطائش غير المسؤول للنظام العنصري . ولا يمكن للعالم أن يتحمل الى الابد عبء هذا الذنب الثقيل .

ويتعين علينا أن نعمل ، وأن نعمل يدا واحدة ، من أجل إلقاء هذا العبء . إن أعمالنا قد لا تثمر اليوم ، وقد لا تثمر غدا ، ولكنها ستسهم في العملية ، وبهذا يمكننا قبل كل شيء أن نخلص أنفسنا من لوم الاجيال القادمة لنا حيث نكون قد بذلنا كل ما في وسعنا حقا .

السيد فاسيليف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : قررت الأمم المتحدة أن تكون إحدى مهامها الملحة القضاء على نظام جنوب افريقيا العنصري الذي يقوم على سيادة الفصل العنصري . إن تنافر هذا النظام مع المبادئ الاخلاقية العالمية ومبادئ القانون الدولي واضح . وقد أعادت الجمعية العامة التأكيد مرارا في قراراتها ومنها القرار ٢٣/٤٢ جيم ، أن الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية وتهديد للسلم والامن الدوليين . ولكن على الرغم من

السطح المتزايد لجميع الناس الامناء لا يزال الغمل العنصري مستمرا . فضلا عن ذلك يسقط عدد متزايد من الضحايا ضحية الارهاب والقمع اللذين يستخدمهما عنصريو بريتوريا في قمع المظاهرات الجماهيرية لشعب جنوب افريقيا الذي يناضل من أجل الحصول على حقوق الانسان الاساسية .

ومؤخرا اتخذ مجلس الامن وهيئات الامم المتحدة الاخرى قرارات تدين اداة قاطعة سياسة وممارسات نظام الغمل العنصري والاعتقالات الجماعية واعمال القتل التي يرتكبها العنصريون وتطالب بالافراج العاجل عن جميع المحتجزين السياسيين . وتؤكد هذه القرارات أيضا أنه لا يمكن إيجاد حل عادل طويل الامد لمشكلة جنوب افريقيا إلا على أساس الاستئصال الكامل لنظام الغمل العنصري وقيام دولة موحدة متعددة الاعراق ديمقراطية .

إن دافع الكفاح الذي تخوضه القوى الوطنية في جنوب افريقيا ، وأولا وقبل كل شيء طليعتها المعترف بها ، المؤتمر الوطني الافريقي ، هو بالتحديد بناء ذلك النوع من المجتمع .

ويؤكد تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الغمل العنصري على ما يلي :

"... قام نظام بريتوريا العنصري بتصعيد القمع في جنوب افريقيا وحاول سحق المعارضة بكل شكل من أشكالها في البلد ، وفرض مخططاته السياسية . " (A/43/22 ، الفقرة ١٨٣)

وقد دلل على هذا قيام نظام بريتوريا في شباط/فبراير من هذا العام بفرض حظر على الأنشطة السياسية لعدد من المنظمات الجماهيرية الديمقراطية ومنها الجبهة الديمقراطية المتحدة ومؤتمر اتحادات عمال جنوب افريقيا . وقد اعتقل عدد من زعماء الكنائس ، وهم في طريقهم الى البرلمان للاحتجاج على تلك التدابير والمطالبات بالرجوع عن هذا القرار . وإن فرض الحظر على أنشطة المنظمات الديمقراطية المعارضة يكشف مرة أخرى عن الوجه الحقيقي لنظام جنوب افريقيا العنصري ، الذي يواصل محاولاته المحمومة لخنق أي حركة تقدمية في البلد .

الاشتراكية السوفياتية)

إن أعمال النظام العنصري هذه أدانتها بالاجماع وعلى نحو حاسم الاغلبية الساحقة للمجتمع الدولي اثناء نظر تلك المسألة في جلسات مجلس الامن في شهر آذار/مارس من هذا العام . وقد رثي بحق أن هذه الاعمال تشكل تعبيراً جديداً عن العنف السياسي ، وحلقة أخرى في سلسلة الجرائم التي يرتكبها النظام العنصري ضد شعب بلده ، وانتهاكا لمبادئ القانون والحرية المعترف بها عموماً .

وقد نوه تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وكلمات الممثلين في هذه الدورة ، بحقائق كثيرة تشهد على تدهور الحالة في جنوب افريقيا . فقد قام نظام بريتوريا بتجديد وتصعيد حالة الطوارئ ومدها الى جميع أرجاء جنوب افريقيا . ونتيجة لهذا يسري حظر التجول على البلدات التي يقطنها الملونون وهناك حظر تام تقريبا على أنشطة الصحافة . ولقد صعدت الاعتقالات الجماعية التعسفية وكذلك عمليات الاحتجاز دون محاكمة والتعذيب والقتل للكثيرين من الوطنيين الافارقة المسجونين . ومع ذلك لم يفلح القمع الجماعي والعنف والتقييدات القاسية المفروضة بمقتضى حالة الطوارئ المستمرة في اسكات غضب الشعب وإحتجاجاته .

وينظر نظام الفصل العنصري في اتخاذ المزيد من التدابير التشريعية لارغام معارضيه على الصمت التام . وقد أثير في الكثير من المرات من على هذه المنصة السى أن نظام الفصل العنصري لا يؤدي الى معاناة هائلة لشعب جنوب افريقيا فحسب بل يخلق خطراً حقيقياً على السلم والامن الدوليين وذلك بممارسته لسياسة العدوان وزعزعة الاستقرار والإرهاب ضد الدول الافريقية المستقلة .

وليس سرا أن موقف التحدي الذي يقفه نظام بريتوريا يعود أساساً الى الدعم المباشر وغير المباشر الذي يقدمه اليه عدد من البلدان الغربية وشركاتها عبر الوطنية .

وقد ورد كثير من الحقائق في هذا السياق في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهنا أود أن أشير إلى شيء قاله رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري :

"الفصل العنصري أكبر إهانة لضمير الإنسانية . ولا يسعنا إلا أن ندهش لأن البلدان التي تتشوق كثيرا بحقوق الإنسان تغمض أعينها عن الأعمال البشعة التي يقوم بها النظام" .

ومما لا شك فيه أن التعاون فيما بين بعض الدول الغربية مع نظام الفصل العنصري هو السبب الرئيسي لفشل جهود المجتمع الدولي لعزل ومقاطعة ذلك النظام على نحو فعال . وتجعل أعمال سلطات بريتوريا العنصرية داخل وخارج البلد من نداءات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والرأي العام الدولي لتمعيد الضغط الاقتصادي والسياسي على الفصل العنصري ، أكثر إلحاحا . وحتى من يؤيدون الفصل العنصري يسلمون الآن بأن نهايته قادمة لا محالة . وتشهد حالة الطوارئ والازمة الاقتصادية التي تزداد عمقا بكل وضوح على عجز النظام عن إيجاد حل سياسي سليم لمشاكل البلد .

وعلى الأمم المتحدة أن تعتمد تدابير جديدة أكثر فعالية للقضاء على ذلك المعقل الخطير من معازل الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في الجنوب الإفريقي . وفي هذا السياق ، يؤيد وفدي تأييدا كاملا المطالب المتزايدة للمجتمع الدولي بفرض جزاءات إلزامية شاملة في القريب العاجل على جنوب افريقيا . ونؤيد الالتزام الصارم من جانب كل الدول بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن ، ولا سيما القرار الخاص بفرض حظر الأسلحة على جنوب افريقيا .

وانسجاما مع موقفنا المبدئي الدائم بشأن سياسات الفصل العنصري الإجرامية التي يتتبعها نظام بريتوريا ، نلتزم التزاما صارما بأحكام الاتفاق الدولي المعروف وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تستهدف القضاء على تلك الظاهرة المخزية . وقد تأكد الموقف المبدئي لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من مشاركتها في تقديم خمسة مشاريع قرارات تحت هذا البند .

ويؤيد وفدي بالكامل الموقف الذي يتمثل في أن فرض جزاءات إلزامية شاملة من جانب مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة سيكون أنسب الطرق السلمية والفعالة للقضاء على الفصل العنصري والاضطلاع بالتزامات الأمم المتحدة فيما يتعلق بميانة السلم والأمن الدوليين ، اللذين يتعرضان للخطر والانتهاك من جانب نظام الفصل العنصري .

تقف جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الى جانب شعب الجنوب الإفريقي . ونؤيد إيجاد تسوية سياسية . وندعم كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء الكامل على الفصل العنصري وممارسة حقه في تقرير المصير في جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية والموحدة وغير العرقية .

السيد تاناسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنعقد هذه

الدورة للجمعية العامة في وقت تبذل فيه جهود كبيرة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف لتحسين المناخ السياسي الدولي . والأمم المتحدة لها نصيب هام تؤديه في خلق الفرص لحل النزاعات ، واستعادة السلم وتعزيزه وزيادة الأمل بأن المواجهة سيحل محلها التعاون .

ولسوء الطالع ، لم يظهر هذا التطور الإيجابي في جميع أجزاء العالم . وهذا هو الحال فيما يتعلق بجنوب إفريقيا ، حيث تزداد الحالة تدهورا . وما من شك في ان القضية الاساسية هي استمرار وجود الفصل العنصري ، الذي أعلن المجتمع الدولي انه جريمة ضد الإنسانية .

منذ فرض حالة الطوارئ ، والإجراءات الأخرى التي أعقبتها ، كان هناك تصعيد مأساوي للقمع الوحشي والعشوائي لسكان ذلك البلد . وزج بمعارض الفصل العنصري ، والمناضلين من أجل الحرية ، وقادة المنظمات المناهضة للفصل العنصري وغيرهم ممن المتعاطفين معها على نحو تعسفي في السجن . ويواصل نظام جنوب افريقيا احتلاله غير الشرعي لناميبيا كما يواصل عدوانه الذي لا مبرر له على الدول المجاورة .

ونشعر بقلق عميق لأن نظام الفصل العنصري يعتبر تحديا متزايدا لحقوق الإنسان الاساسية ذاتها ويهدد على نحو خطير السلم والأمن الدوليين . ولهذا ، أصبح القضاء على

الفصل العنصري الالتزام الاساسي والمسؤولية الرئيسية لكل الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره .

وأصبح من الشايت اليوم أكثر من أي وقت مضى ان الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، ولكن يجب إدانته والقضاء عليه بالكامل بجميع أشكاله ومظاهره . ولا يمكن ضمان السلم والاستقرار في جنوب افريقيا وفي المنطقة بأسرها إلا عن طريق إقامة نظام ديمقراطي يقوم على المساواة والممارسة الحرة والكاملة لحق الاقتراع من جانب كل الشعب في جنوب افريقيا موحدة وغير مقسمة .

وموقف رومانيا فيما يتعلق بالفصل العنصري معروف جيدا . وقد تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة في مختلف محافل الامم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى . وتعتبر الإدانة المستمرة لسياسات وممارسات الفصل العنصري والتضامن النضالي مع حركات التحرير من أجل تحقيق طموحات الشعوب في حياة كريمة وحرية ، من العناصر الرئيسية لموقف رومانيا بشأن هذه المسألة .

ونرى ان القضاء على العنصرية والفصل العنصري يستوجب اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة المساواة الكاملة في الحقوق والالتزامات لسكان ذلك البلد جميعا . ويتطلب ايضا تدابير تستهدف تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لهؤلاء السكان ، لإزالة التفرقة المارخة في مجالات العمالة والتغذية والمحة والإسكان والتعليم .

ونرى ان المجتمع الدولي بمفحة عامة ، والامم المتحدة بمفحة خاصة ، يجب ان يواصل إعطاء أعلى قدر من الاولوية لبرامج مكافحة السياسات العنصرية والفصل العنصري .

وترفض رومانيا بقوة إصلاحات جنوب افريقيا المزعومة ، التي لا تحقق هدف إنهاء حالة الطوارئ الراهنة . ونطالب بإلغاء قانون الفصل العنصري ، وتفكيك البانتوستانات ، ورفع الحظر عن جميع المنظمات والاحزاب السياسية ، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، وعودة كل المنفيين السياسيين والمناضلين من أجل الحرية .

وتقدم رومانيا ، باستخدام كل الوسائل المتاحة لها ، كل الدعم النشط للشعوب المناهضة ضد الفصل العنصري ، حتى يمكنها ان تمارس بالكامل حقها في التنمية المستقلة والحرية . وليس هناك أي شك في ان القضاء على الفصل العنصري وكفالة الحقوق المتساوية لجميع الشعب من المتطلبات العاجلة في عصرنا . وبلدي مقتنع بالكامل بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق طموحات الشعوب في التقدم ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلم . لقد شجبت رومانيا باستمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا والاعتداءات المتكررة التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصري على الامم الإفريقية المستقلة ، وقد طالبت بوقف هذه الاعمال والاحترام الكامل لسيادة تلك الامم واستقلالها وسلامة أراضيها .

لقد اهتمت رومانيا اهتماما كبيرا على الدوام بتنمية العلاقات الودية والتعاون مع البلدان الإفريقية .

ونعتقد ان إلغاء سياسات الفصل العنصري والتفرقة العنصرية وخلق الظروف لتمكين الناس في جنوب افريقيا من المشاركة بحرية في صياغة مستقبلهم يمثلان هدفا دوليا رئيسيا ينبغي ان يراعى مراعاة تامة عند اعتماد التدابير الفعالة من جانب الامم المتحدة والمجتمع الدولي ككل .

ونشهد زيادة مطردة في عدد من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي تعلن انها توافق على اتخاذ تدابير فعالة ضد سياسة الفصل العنصري وتؤيد المطلب العادل للبلدان الافريقية لغرض جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يعلن مرة أخرى ان رومانيا ليست لها أي علاقات مع سلطات جنوب افريقيا .

ومن ثم ، يبدو لنا أن من البديهي أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء الأولوية القصوى لتنفيذ البرامج التي اعتمدها الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية والفصل العنصري .

وتعتقد رومانيا أن من الاهمية بمكان في ظل الظروف الراهنة ، ان نعمل بحماس من أجل إلغاء سياسة الفصل العنصري ، التي تمثل تحديا للمجتمع الدولي بأسره وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن العالميين .

وختاماً ، أود ان أعرب مرة أخرى عن تأييد رومانيا الكامل لشعب جنوب افريقيا وتضامنها النضالي معه في كفاحه من أجل المساواة والحرية ، وأن أعرب عن إيماني بأن جهود الأمم المتحدة لإلغاء سياسة الفصل العنصري التي تتنافس مع روح العصر ، سوف تسهم في بلوغ هذا الهدف النبيل ، وتؤدي الى انهاء التمييز ضد شعب جنوب افريقيا وتضع حدا لاستغلاله ، حتى يتمتع بحقوقه في الحرية والمساواة التامة بالكامل .

السيدة آن هيركوي (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما

اعترفت الجمعية منذ زمن طويل ، فإن الفصل العنصري آفة لا نظير لها . وفي البيان الذي ألقاه رئيس وزراء بلدي ، في المناقشة العامة ، أعرب أيضا عن ذلك البغض المشترك . ولم يسبق أن توحد الرأي العام الدولي من قبل إزاء أي انتهاك لحقوق الإنسان مثلما توحد في هذه الحالة . غير أن الاحداث التي وقعت في العام الماضي قد برهنت للأسف على ان نظام الاقلية في جنوب افريقيا ما زال يتشبث بقوة بنظام الفصل العنصري رغم الادانة العالمية .

وكان رد فعل جنوب افريقيا إزاء الانتقادات الموجهة إليها سلبيا وغير بناء كما كنا نتوقع . فقد شددت جنوب افريقيا من القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية

الاجتماع وحرية الحركة وحرية الصحافة ووسّعت نطاقها . وقام النظام الحاكم بتمديد حالة الطوارئ مرة أخرى واقترح تشريعات لتعزيز أحكام قانون مناطق الجماعات . وتكلم بريتوريا عن التطوير السياسي . فبينما تخفف من بعض العناصر التي لا قيمة لها في قانون الفصل العنصري ، تترك الركائز الرئيسية لذلك النظام البغيض دون مساس .

ونيوزيلندا ، أسوة بالدول الأخرى ، حثت بريتوريا على إنهاء نظام الفصل العنصري بالوسائل السلمية . ولقد ترقبنا دون جدوى ظهور أي مؤشر يوحى باستعداد سلطات جنوب افريقيا لاجراء مفاوضات حقيقية مع الزعماء السود الموثوق بهم . وبدلاً من ذلك ظل السود ، الذين يشكلون الاغلبية في جنوب افريقيا غرباء في أرض أجدادهم ، محرومين من حق إبداء الرأي في مستقبلهم . لقد تشجعنا لاستمرار بعض العناصر في مجتمع البيض في جهودها بغية التوصل الى تغيير سلمي ، إدراكاً منها باستحالة استمرار الوضع الراهن . ولكن ، كما يتبين من الانتخابات البلدية التي عقدت مؤخراً ، ما زال على الاقلية البيضاء أن تعترف بالوضع الجائرة في جنوب افريقيا وتوافق على ضرورة القضاء على نظام الفصل العنصري . وما زال نيلسون مانديلا ، وهو أبرز قادة جنوب افريقيا ، في السجن حتى الآن . وفي شهر تموز/يوليه اشترك رئيس وزراء بلادي مع رئيسي وزراء استراليا وايرلندا في إصدار بيان مشترك يدعو الى الافراج دون شرط عن نيلسون مانديلا ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي . وسيكون ذلك رسالة واضحة الى الذين يجلون الحرية والعملية الديمقراطية بأن حكومة جنوب افريقيا على استعداد حقا للمشاركة في تسوية تفاوضية بالوسائل السلمية .

ان نيوزيلندا تنبذ الفصل العنصري وترفض كل ما يمثله . ونفعل ذلك انطلاقاً من خبراتنا ومعتقداتنا كمجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق . والواقع أن الفصل العنصري يجب أن ينتهي ليفسح المجال أمام إقامة دولة متعددة الاعراق تقوم على المساواة وعدم التمييز والاحترام المتبادل . لكن سلطات جنوب افريقيا لن تقتنع بتغيير مسارها بالكلمات وحدها . ومن الواضح ان زيادة الضغوط الدولية على جنوب افريقيا هي وحدها

التي ستجبر ذلك النظام على تلمس الحاجة الى التغيير قبل ان تتردى الاوضاع الى العنف وسفك الدماء . وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية إفهام نظام جنوب افريقيا بالحاجة الى التغيير . ولن تكون الضغوط الدولية فعالة إلا عندما تكون التدابير هادفة وتقبلها جميع البلدان وتنفذها .

وتتطلع نيوزيلندا الى الانضمام الى البلدان الاخرى في جهودها لوضع حد للفصل العنصري . ونعتبر الجزاءات الاقتصادية وسائل فعالة لإدامة الضغوط وزيادتها . فقد نفذت نيوزيلندا من قبل جميع التدابير التي أوصى بها الكومنولث ، وهي تنفذ كل التدابير التي اعتمدها مجلس الامن ، سواء الالزامية أو الطوعية . أجل ، فنتيجة للجزاءات التي فرضت في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، انخفضت واردات نيوزيلندا من جنوب افريقيا في الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٨٨ انخفاضاً كبيراً . وما زالت نيوزيلندا ملتزمة بتطبيق أي تدابير أخرى يوافق عليها الكومنولث أو الامم المتحدة . ولقد سعدنا بمفحة خاصة بأن نعمل كشريك نشط في الفريق الحكومي الدولي المعني بالحظر على النفط . ونحن نتطلع الى زيادة فعالية الحظر على هذه التجارة التي تتسم بأهمية خاصة لجنوب افريقيا .

ومن بين الأنشطة الاخرى ، أرسى اتفاق ناسو لعام ١٩٨٥ الاساس للإجراء الحالي الذي يتخذه الكومنولث ضد الفصل العنصري . فقد أتاح بيان أوكاناجان لعام ١٩٨٧ وبرنامج العمل الخاص بجنوب افريقيا مزيداً من التوجيهات . وتشفي نيوزيلندا على أعمال لجنة وزراء خارجية الكومنولث ، التي انشئت لتوفير القيادة اللازمة لمتابعة أهداف الكومنولث في جنوب افريقيا . ومن بين هذه الاهداف التوسع في تطبيق التدابير الاقتصادية وغيرها وزيادة إحكامها وتكثيفها .

ونحن نترقب أن تقوم بلدان أخرى باتخاذ إجراءات فعالة إذا أريد ألا تبقى احتمالات التغيير الحقيقي في جنوب افريقيا قائمة . وفي رأينا أن على المجتمع الدولي ككل أن يشارك في تحمّل عبء هذه الاعمال . ومن البديهي أن نتوقع أن تتخذ جنوب افريقيا كل الخطوات اللازمة لحماية موقعها . فقد تجاهلت مثلاً نداءات التعقل والاعتدال ، كالتى صدرت عن مجموعة الشخصيات البارزة من الكومنولث . وأشارت بدلاً من

ذلك ، أن تغدق بموارد طائلة على الدعاية لتبدو جنوب افريقيا في مظهر مرضٍ في ظل الفصل العنصرى .

وعلاوة على ذلك ، كان رد بريتوريا على احتجاج جيرانها تكرار هجماتها المسلحة على أراضيها والعمل على زعزعتها اقتصاديا . وعلى سبيل المثال ، كانت الاغتيالات التي استهدفت المؤتمر الوطني الافريقي أحد الجوانب المستهدفة للحملة الإرهابية التي تشنها بريتوريا . ان حكومة نيوزيلندا لا تسمح باستخدام العنف في الكفاح ضد الفصل العنصرى ، ولكنها في ضوء استمرار أعمال الاستفزاز من جانب نظام جنوب افريقيا والعنف المتأصل في الفصل العنصرى ، فإننا ندرك مشاعر الإحباط التي يعمانيها الذين يسمعون الى إقامة مجتمع عادل وديمقراطي في جنوب افريقيا .

ونحن نعرب أيضا عن قلقنا إزاء الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي ، والنتائج المترتبة على انتهاج سياسة زعزعة الاستقرار المبيتة ضد دول خط المواجهة .

وقد أصبحت محنة الدول المجاورة مثل موزامبيق محور الاهتمام الدولي وعن حق ، ويشجعنا الاستعداد المتزايد الذي يبديه المجتمع الدولي لمساعدة دول المنطقة . وختاما ، فإننا نرفض رفضا باتا سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا . وسنواصل إبداء هذه المعارضة بمختلف الطرق العملية . ونجدد التزامنا بالعمل مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين للقضاء على الفصل العنصري .

السيد نوغويرا باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد حدثت تطورات معينة في منطقة الجنوب الافريقي منذ قيامنا في العام الماضي بمناقشة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وتدفعنا هذه التطورات الى التفاؤل . فأولا وقبل كل شيء يبدو أن بداية تنفيذ عملية استقلال ناميبيا التي طال انتظارها أصبحت امكانية واضحة وملحومة . كما يبدو من الواضح أن حدة التوتر بين جنوب افريقيا ودول خط المواجهة قد خفت . كل هذه أحداث تشير الى اتجاه ايجابي نأمل أن يستقر كاتجاه دائم .

ومن الواضح أن التقدم في عملية السلام بالجنوب الافريقي لا يجلب بمفرده أي تغير جذري في السبب الأساسي للتوتر في جنوب افريقيا نفسها وفي المنطقة ككل ألا وهو نظام الفصل العنصري البغيض .

وبالرغم من بعض الاحداث الايجابية المنفردة مثل تخفيف حكم الإعدام على سجناء شاربفيل الستة ، فإن الوضع في جنوب افريقيا التي يعيش سكانها في حالة طوارئ مستمرة منذ عام ١٩٨٥ . يستمر في التدهور . وقد قام النظام في شباط/فبراير بالحد بشدة من أنشطة ١٧ من قادة المنظمات المناهضة للفصل العنصري و ١٨ من قادة المجتمع . كما حد من أنشطة أكبر اتحاد لنقابات العمال في البلاد . ولا تزال أعمال العنف مستمرة من جانب سلطات جنوب افريقيا ، بما في ذلك نقل السكان السود بالقوة واحتجاز الافراد الذين يعارضون الفصل العنصري دون أي تهمة .

ويتفق رأي الوفد البرازيلي مع الرأي الذي عبّر عنه رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وهو أنه يجب أن تقوم سلطات جنوب افريقيا باتخاذ التدابير

السياسية الهامة التي تضمن للأغلبية السوداء من السكان الفرصة للتعبير عن رأيها بحرية وللاشتراك بشكل فعال في الحياة السياسية للبلد . ولا يمكن التوصل الى ذلك إلا عن طريق إجراء حوار شامل وتمثيلي مع القادة السود الحقيقيين ، مما يتطلب ، بين أمور أخرى ، إنهاء حالة الطوارئ والافراج عن جميع السجناء السياسيين ورفع الحظر المفروض على المنظمات السياسية والتوقف عن ممارسة سياسات القمع والممارسات العنيفة .

وترى البرازيل أن على المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغوط لإرغام حكومة جنوب افريقيا على القضاء على الفصل العنصري قضاء تاما . وما زلنا على اعتقادنا بأن الجزاءات الالزامية الشاملة هي أنجع وسيلة جماعية يفرض بها المجتمع الدولي هذه الضغوط ويعبر بها في الوقت ذاته بشكل واضح من عزمه الجماعي على تصفية الفصل العنصري .

ويرتبط اهتمام البرازيل بالقضاء على الفصل العنصري أيضا يتطلع دول جنوب الاطلسي الى خلو جنوب افريقيا من الفصل العنصري واشتراكها في منطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي . ولهذا فإننا نؤيد بشدة فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على النظام العنصري بجنوب افريقيا كما جاء في الوثيقة الختامية للاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي المنعقد في ريو دي جانيرو في تموز/يوليه الماضي "كوسيلة من وسائل تحقيق أهداف منطقة السلم والتعاون في جنوب

المحيط الاطلسي" . (A/43/512 ، الفقرة (١)) .

إن العالم كله يستنكر ممارسات الفصل العنصري ومفهومه ، وتدين البرازيل الفصل العنصري بقوة أكبر نظرا لأنه ينكر السمات الجوهرية التي يقوم على أساسها المجتمع البرازيلي كأمة موحدة ثقافيا وعرقيا . ونظرا لاتخاذ جنوب افريقيا هذا الاتجاه والسلوك ، فقد عزلت نفسها بشكل مطرد عن الحياة الدولية بطريقة ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسات الفصل العنصري الشائنة التي تنتهجها ، وأصبح من المتعذر عليها اقامة علاقات سلمية مع جيرانها .

إن الأوضاع في جنوب افريقيا خطرة ومتفجرة أيضا نتيجة لآثار السياسات المتعارضة على الأوضاع الداخلية ، فهناك من جهة العملية الحديثة للتصنيع والتحضير المتزايد التي تتطلب بطبيعتها اندماج الاغلبية السوداء بمفتها منتجة ومستهلكة ، ومن جهة أخرى الكشف البالي والبغيش للفصل السياسي والاجتماعي للسكان السود . إن مواصلة التفرقة ضد أغلبية سكان جنوب افريقيا والتمسك بنظام الفصل العنصري المحكوم عليه بالفناء لا يشكل الظلم التام فحسب بل إنه لا طائل فيه .

وتود البرازيل أن تؤكد مرة أخرى تضامنها الثابت مع الكفاح العادل للوطنيين السود بجنوب افريقيا بهدف القضاء على الفصل العنصري وهو السبب الاساسي للظلم والتوتر في جنوب افريقيا والعقبة الرئيسية في طريق اقامة ملام دائم في منطقة الجنوب الافريقي .

السيلا محلاتي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سأستهل كلمتي بآية من القرآن الكريم :

"ومن آياته خَلَقَ السماوات والارض واختلافُ السنتكم واللوانكم إِنَّ في ذلك

لايات للعالمين" . (سورة الروم ، الآية ٢٢)

مرة أخرى تجتمع الجمعية العامة لبحث قضية حرجة معبرة هي قضية الفصل العنصري الذي كان موضوع مناقشات لا نهاية لها في هذه المنظمة والذي نأمل جميعا في القضاء عليه وعلى كل مظاهره قضاء كاملا في وقت قريب* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان ليروب (فانواتو) .

إن السياسات العنصرية والقائمة على الفصل العنصري هي أبشع أشكال التعدي على الإنسانية وأشنع جريمة في حقها . ومن ثم ، فإن منظور جميع الدول الاعضاء في المنظمة للقيم الاخلاقية يكاد يكون واحدا فيما يتعلق بالفصل العنصري . ومما يبعث على السخرية أن الذين يدعمون نظام الفصل العنصري البغيض ويتعاونون معه لا يترددون عادة في إدانة الفصل العنصري أو سياسات ذلك النظام . وعلى الرغم من انعدام الاجماع على ما يتصف به الفصل العنصري من طبيعة اجرامية ولا أخلاقية ، تتباين النهج المتبعة حياله تبائنا كبيرا . إذ يبدي البعض ، للأسف الشديد قدرا كبيرا من التساهل بحيث أنهم يبقون على التعاون مع ذلك النظام في المجالات التقني والاقتصادي والعسكري والنووي .

وليس التعاون بين الولايات المتحدة والنظام الصهيوني وجنوب افريقيا في مجال التكنولوجيا النووية وكذا ما تفضل به الولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا الغربية من أنشطة اقتصادية مع نظام الفصل العنصري إلا بعض الامثلة البارزة على التناقض بين الأقوال والافعال . إذ أن البلدان ذاتها هي التي تعوق باستمرار تنفيذ كل ما اتخذته الأمم المتحدة حتى الآن من قرارات للقضاء على الفصل العنصري . وهي تلجأ إلى المماطلة والتسويف وتستخدم كل الاساليب التعويقية وتعترض على كل قرار جاد وفعال يمكن أن يسهم في إلغاء سياسات الفصل العنصري من جنوب افريقيا .

وكنتيجة لسياسات بعض الدول التي تهادن نظام بريتوريا وتقيم معه تعاوناً واسع النطاق لا يزال نظام الفصل العنصري قائماً . وهو مستمر في الوجود على الرغم مما ألقى في هذه الجمعية الموقرة على امتداد ٢٥ عاما من خطب بليغة تدينه . ولا يزال هذا النظام الاثم باقيا على الرغم من أن كل من الدول الاعضاء أدانتته مرارا وتكرارا . إن من يجب أن يوجه اليه اللوم عن هذه الفترة الطويلة التي كابدت فيها الأغلبية في جنوب افريقيا الالم والمعاناة والحرمان والفقر والتعذيب والاضطهاد هي مجموعة من البلدان الغربية الغنية المتقدمة النمو .

ويمصدق هذا أيضا على فلسطين المحتلة حيث أدى الدعم الاقتصادي والمالي والعسكري والتكنولوجي المطلق الذي توفره الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى إلى

تشبث الصهاينة بمواصلة احتلال فلسطين وامعانهم في قمع الكفاح الفلسطيني على امتداد أربعة عقود . وبما أن الصهيونية والفصل العنصري وجهان لعملة واحدة الجريمة المرتكبة في حق الانسانية ينبغي لجميع البلدان المراقبة للفصل العنصري أن تعامل النظامين القائمين في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة معاملة واحدة .

لقد انقضى أربعون عاما منذ أن تناولت الأمم المتحدة للمرة الأولى مسألة الاستقلال الناميبي و ٢٢ عاما منذ أن أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ووضعت الاقليم تحت مسؤولية المنظمة . ومنذ عشرة أعوام اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يحدد اطار استقلال ناميبيا ، ولكن جنوب افريقيا واصلت احتلالها غير الشرعي لها .

إن نظام الفصل العنصري ليس مجرد مشكلة تتعلق بالقمع الوحشي في جنوب افريقيا أو الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، فنظام جنوب افريقيا العنصري دأب على اتباع سياسة عدائية حيال البلدان المجاورة له ، وشن حربا عدوانية غير معلنة وحملة لزعة استقرار تلك البلدان وتخريب اقتصادها مما الحق بسلابها الخراب والاذى .

ولابد أن تولي الدول الاعضاء كافة على وجه الاستعجال عناية لمسألة ادمامة سياسات نظام الفصل العنصري وممارساته وتحديه للمجتمع الدولي . إذ أن الاوضاع والاحوال الخطيرة في جنوب افريقيا تقتضي من المجتمع الدولي أن يسترد مصداقيته بفرض جزاءات اقتصادية وعسكرية شاملة ضد نظام الفصل العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق وأن يضع حدا للسياسات التمييزية التي تنتهجها بعض البلدان الغربية في هذا الصدد .

إن المجتمع العالمي مدين للكفاح الدامي الذي يخوضه الابرياء العزل في جنوب افريقيا وناميبيا الذين يتصدون بأجسادهم لرصاص نظام الفصل العنصري وعنوانه ودعمنا لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا المقهورين ليس بالامر الجديد وادانتنا لنظام الفصل العنصري ليست بالامر الجديد أيضا ، فقد دأبنا على تقديم شتى ألوان العون وبسخاء . وقد ألحنا دوما على أن مؤازرة الكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا وذلك الذي يخوضه

الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية واتباع المجتمع الدولي نهجا جادا لممارسة ضغوط شاملة على نظام بريتوريا ومؤيديه يشكلان الوسيلة الوحيدة لتخليص العالم من هذا النظام الذي هو النتاج المخزي للاستعمار .

وأملنا أن نرى في الهيئة الدولية جبهة متحدة على استئصال نظام جنوب افريقيا العنصري واعادة المساواة والحرية لجميع الشعوب والاجناس والاعراق التي تعيش في ذلك الجزء من العالم . وليطمئن كل الثوريين والمناضلين المسلمين الذين يخوضون الكفاح ضد ذلك النظام إلى كامل مساندة جمهورية ايران الاسلامية .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهدت الامم

المتحدة قيد نظرها لأكثر من ٢٥ عاما بندا كان أمل الكثيرين أن يتلاشى من جدول أعمالها نتيجة لضغوط المجتمع الدولي المكثفة . لكن من المؤسف أن البند المقصود ، وعنوانه "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" مطروح مرة أخرى على الجمعية العامة ، وأنه على الرغم من الجهود العديدة المبذولة على مستوى الامم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية لا يبدو أن هناك خلا منظورا .

ويجد وفدي لزاما عليه أن يتناول هذه المسألة الهامة نظرا لكثرة الأدلة على عدم امتثال جنوب افريقيا لميثاق الامم المتحدة ومبادئ حقوق الانسان المعترف بها دوليا . ويتجلى هذا بشكل واف في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ، وفي مرفقاته (A/43/22) .

هذه الوثيقة تلقي الضوء على الحالة الخطيرة السائدة في جنوب افريقيا والمنطقة بأسرها . ففي محاولة للتشبث بحكم الاقلية البيضاء والسلطة التمسكية والتفوق العنصري يقوم نظام الفصل العنصري بتمعيد أعمال القمع ضد السكان الافريقيين بلا شفقة أو رحمة ويكشف سياسته القائمة على الارهاب والعدوان فيما وراء الحدود بإرسال فرق الموت إلى خارج البلاد لتختطف المناهضين للفصل العنصري وتقتالهم على أرض أجنبية .

شهد المجتمع الدولي العام الماضي عمليات تخويف ومضايقة لا تطاق ومذابح وحشية ضد السكان السود على نطاق واسع . كما أن عمليات القصف والحرائق التي ارتكبت ضد السكان السود لم يسبق لها مثيل ، من حيث ضخامتها وخطورتها . وفي ٢١ آب/أغسطس القيت قنابل على مقر مجلس الكنائس المسكوني في جنوب افريقيا في خوتسو هاوس . وفي ١٢ تشرين الاول/اكتوبر أحرق مقر الكنيسة الكاثوليكية الرومانية . وفي وقت سابق من هذا العام دمرت مكاتب مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ومجموعة الحقوق المدنية للسود . وقبل حوالي شهر ، القيت على مقر الاتحاد الوطني لطلاب جنوب افريقيا قنابل حارقة - وهي حادثة أخرى تددت أو عجزت وحدة شرطة خاصة معينة عن استجلاء أمرها .

ونتائج الانتخابات البلدية المزيّفة ، التي أجريت على أساس عنصري توفر دليلا على أن السود في جنوب افريقيا لن تنطلي عليهم مناورات العنصريين البيض الديمقراطية الزائفة . وحتى المجتمع الدولي أدان "الانتخابات البلدية العنصرية في بريتوريا" بالتصويت تأييدا لقرار الجمعية العامة ١٣/٦٣ في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، بأغلبية ١٤٦ صوتا ، وهذه أغلبية ساحقة . وأخذا لهذا التوافق الساحق بعين الاعتبار ، فإن الصومال مقتنعة أن الجمعية العامة ستصوت هذا العام على جميع القرارات المناهضة للفصل العنصري بالتزام متجدد وفهم واف لحقيقة أن النهج الجزئي لا يمكن أن يغيّر الحالة في جنوب افريقيا نحو الافضل ، وأن ما تمس الحاجة اليه هو التطبيق الصارم لتدابير فعالة منسقة وشاملة ضد نظام جنوب افريقيا . وإذا ما نفذ هذا من جانب المجتمع الدولي بأسره واستكمل بهذا كل أشكال التعاون مع نظام الفصل العنصري ، فعندها يمكن التوصل في القريب العاجل إلى حل دائم وعادل للصراع في جنوب افريقيا .

تواصل الصومال التأكيد على تأييدها القوي لغرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا لأن هذه الاجراءات هي التدابير السلمية الوحيدة المؤثرة بدرجة كافية المتاحة للأمم المتحدة . إننا نناشد مجلس الأمن أن يمارس مسؤوليته وسلطته لإزالة الاخطار التي تتهدد السلم والأمن باتخاذ اجراء ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

ندرك جميعا أنه توجد بالطبع إجراءات وتدابير هامة أخرى يتمين على الدول الاعضاء أن تتخذها ضد الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى التوصيات الواردة في التقرير السنوي للجنة الخاصة والمدمعة بالقرارات المعروضة علينا . وجميعها تستحق التأييد الكامل والتنفيذ بأمانة . ولتحقيق هذه الغاية ، ستواصل الصومال تضامنها مع شعب جنوب افريقيا المضطهد ، وتؤيد عمل اللجنة الخاصة بوصف الصومال عضوا نشطا فيها .

وفي الحديث عن الجيشان الداخلي المستمر وأعمال العنف عبر الحدود التي ييرتكبها نظام الفصل العنصري ، لا بد للمرء من أن يفكر في الغرض الجديدة التي ظهرت لاجل حل سريع ودائم للصراع في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد تنظم الصومال إلى الدول الأخرى في الترحيب بالمحادثات الرباعية التي تستهدف ضمان التنفيذ السريع لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فقد أدت الجهود الدبلوماسية الحثيثة إلى إزالة مصدر من مصادر التوتر الخطيرة جدا في المنطقة ، وهي احتلال جنوب افريقيا العسكري لأراضي أنغولية . ونأمل أن تؤدي عملية المفاوضات التي ابتدأت إلى استقلال ناميبيا الفوري وغير المشروط . إلا أنه يتمين علينا أن نحتظر لدى ما إذا كان نظام جنوب افريقيا سيوفي بالتزاماته المنبثقة من عملية السلام الاقليمية أم أنه سيتحدى ، كما فعل مرارا وتكرارا في الماضي ، ثقة المجتمع الدولي مرة أخرى ويخيب آماله في امكانية التوصل إلى حل تفاوضي للصراع في جنوب افريقيا ؟

وتتشم الصومال أيضا أن يقيس المجتمع الدولي نوايا بريتوريا في الاسهام في حل الصراع في جنوب افريقيا بسلوكها الفعلي في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وإزالة الفصل العنصري إلى الأبد . ونظرا إلى أن الفصل العنصري كان ولا يزال السبب الرئيسي للصراع ، فإن الغاءه هو المؤشر الوحيد على احراز التقدم صوب حل حقيقي للصراع . وأي تحرك آخر من جانب نظام الفصل العنصري للحصول على دعم دبلوماسي أو تعاون خارجي ينبغي تمريره على أنه تمويه ومحاولة لا طائل من ورائها للخروج من العزلة الدبلوماسية وتحويل الرأي العام العالمي عن الطابع الحقيقي للفصل العنصري .

عقب هذه المناقشة في الجمعية العامة ينبغي لنظام بريتوريا أن لا يساوره أدنى شك في أن المجتمع الدولي ينظر إلى سياساته وممارساته العنصرية والقمعية على أنها مقبولة وغير مقبولة على الإطلاق . ونحن نؤمن بأنه يتعين عزل النظام العنصري واستبعاده من التبادلات الطبيعية في العلاقات الدولية إلى أن يقيم مجتمعا حرا ديمقراطيا وغير عنصري في جنوب افريقيا ، على نحو يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع التطلعات الحقيقية لغالبية السكان في جنوب افريقيا . ومن شأن تحرك كهذا أن يتمشى ومبادئ الحرية والكرامة الانسانية النبيلة ، التي يتعين علينا جميعا العمل على اعلائها وتميزها دعما للقضية المشروعة لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا .

السيد جاياسنجر (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على مدى

العصور ، ديمت تنمية الانسان الكاملة بالاقدام نتيجة لتعصب أخيه الانسان الناجم عن خوف وكراهية متأصلين بصورة لا عقلانية ، مما أدى في معظم الاحيان إلى ارتكاب أعمال وحشية يجل عنها الوصف . وهذه الوحشية ، متجلية في أسوأ أشكال القمع ، سببت معاناة لا توصف للملايين من البشر . وهذا هو الحال في جنوب افريقيا .

ولسنوات ، يركز المجتمع الدولي الاهتمام على الحالة في جنوب افريقيا داعياً الى استئصال شائفة سياسة الفصل العنصري البغيضة التي تعتبر إهانة لكرامة الإنسان . لقد شجبت الأمم المتحدة عن حق تلك السياسة التي تمثل شكلاً من أبشع أشكال القمع المؤسسي والتمييز العنصري بوصفهما جريمة ضد الإنسانية . ومن المحزن في عصرنا ، أنه برغم جميع الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري ، فإنه ما زال قائماً .

ومن بين الاهداف والمبادئ المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بغير تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً هذه الحريات الأساسية ، بالنص على أن كل البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق والكرامة .

إن استمرار سياسة الفصل العنصري بما يتعارض وجميع هذه القيم والقواعد المتحضرة ، هو جريمة ضد ضمير وكرامة الإنسانية وهي أمر لا يتفق وكرامة الإنسان . ويستند القضاء الفوري على الفصل العنصري عن طريق إقامة مجتمع ديمقراطي غير عرقي الى مبادئ حق تقرير المصير وحكم الأغلبية ، وحق جميع أفراد الشعب من البالغين في ممارسة الحرة الكاملة لحق الانتخاب في جنوب افريقيا موحدة غير مجزأة ، وهذا وحده هو الكفيل بأن يضع حدا لهذه الحالة .

ولا يزال المجتمع الدولي شاهدا عاجزا على تحدي وعجرفة نظام الاقلية العنصرية الحاكم في بريتوريا على الرغم من مختلف الجهود التي بذلها . وكان رد جنوب افريقيا على هذه الجهود الإبقاء على نظام الفصل العنصري ربما بقدر أكبر من العنف . وتشهد التطورات الحالية بما يكفي على هذه الحالة . إن توسيع نطاق حالة الطوارئ لتشمل جميع أرجاء البلاد وتعزيزها ، وما شهده العالم في غضونهما من احتجاز الابرياء دون سبب وتعذيبهم وفرض رقابة تكاد تكون تامة على وسائل الإعلام المحلية والاجنبية التي تكشف سياسات القمع العنصري ، وحظر أنشطة النقابات العمالية وغيرها من أشكال الاحتجاجات السلمية والديمقراطية ضد سياسات الفصل العنصري ، وسجن المعارضين السياسيين وغير ذلك من التدابير القمعية أصبحت كلها من الامور المعتادة التي تحدث كل يوم .

ولست هناك من شواهد على الإطلاق على أن نظام الفصل العنصري لديه اهتمام حقيقي بإلغاء ذلك النظام البغيض . ومن ثم ، فهناك حاجة أكبر إلى أن يقوم المجتمع الدولي بمزيد من الأعمال المتضافرة لوضع حد لهذا النظام . وهناك حاجة ملحة كذلك إلى تذكير نظام جنوب افريقيا الحاكم بأن قمع التعبير السياسي سوف يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة في داخل البلاد ، وسوف يؤدي إلى عنف بغير حدود ، وأن ذلك النظام لا يمكنه أن ينكر على الشعب الاصيل في جنوب افريقيا حقه الذي حصل عليه بحكم المولد . إن أربعين عاما من الفصل العنصري أمر مشين للحضارة الإنسانية . ولا بد أن يفسح هذا النظام المجحف ، إن عاجلا أو آجلا ، الطريق أمام نظام عادل ورشيد . وكلما أسرع في تحقيق ذلك ، كان ثمن ذلك التفسير الحتمي أقل ، ويتضح ذلك على نحو متزايد في ضوء التطورات التي نشهدها كل يوم .

وترجع عجرفة النظام الحاكم في جنوب افريقيا وتحديه للرأي العام العالمي إلى حد ما إلى التشجيع الذي يلقاه هذا النظام من قطاعات معينة من المجتمع الدولي عن طريق أشكال متعددة من التعاون مع ذلك النظام . ونحن نناشد أولئك الذين يواصلون التعاون مع النظام العنصري أن يعيدوا النظر في سياساتهم وألا يقدموا دعما لنظام ما زال يسخر من الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي بغير عقاب .

لقد بلغنا مرحلة لا يمكن أن نوافق فيها على استمرار سياسة تنزل معاناة تجل عن الوصف بملايين من الأبرياء يقاتلون من أجل حقوقهم العادلة . ولا يمكن أن نكون طرفا في الفكرة الخاطئة التي تقول بأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا سوف يؤدي إلى مزيد من المعاناة للسود في جنوب افريقيا وسوف تؤثر أيضا على رفاه الدول الافريقية المجاورة . أي معاناة أكبر يمكن لبشر أن يتحملوها أكثر من الاعتداء المستمر على كرامتهم ومن حرمانهم من حقهم غير القابل للتصرف في أن يعاملوا معاملة عادلة ؟ إن البعض منا يكثر من الكلام عن السعي إلى تحقيق الالتزام بالحقوق الديمقراطية في أماكن أخرى من العالم ، ولكن عندما يكون الأمر متعلقا بجنوب افريقيا ، فإنه لا يستعمل نفس المعيار .

وتبرز حاجة ماسة ، ونحن نقترِب من القرن الحادي والعشرين ، الى معالجة القضايا المعقدة ، مثل سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، بأمانة وصراحة . ويؤمن المجتمع الدولي إيماناً عميقاً بأن الاوان قد آن لوضع حد لتحدي جنوب افريقيا للأمم المتحدة وازدراءها للرأي العام العالمي . ولا بد للمجتمع العالمي أن يتخذ موقفاً وأن يُحسب له حساب . وينبغي أن نؤكد من جديد إصرارنا على القضاء على العنصرية والتمييز العنصري حيثما وجدا عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة .

وفي هذا الصدد ، لم يعد هناك من سبب معقول لتأخير اعتماد تدابير فعالة ، وخاصة الجزاءات الشاملة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . إن عجزنا المستمر عن اتخاذ اجراءات حاسمة لا يمكن إلا أن يساعد أكثر على تدعيم جنوب افريقيا في مواصلة سياستها اللاإنسانية . تلك هي الحقيقة القاسية التي ينبغي علينا مواجهتها . واية محاولة لتجاهل هذه الحقيقة لن تؤدي إلا الى الإسهام في إطالة النضال المرير الذي سوف يؤثر حتى على أجيال لم تولد بعد من أهالي جنوب افريقيا . ونلاحظ أن نظام جنوب افريقيا قد اتخذ مؤخراً بعض الخطوات الشكلية ، مثل إجراء انتخابات البلديات بهدف تهدئة السود في جنوب افريقيا وخداع الرأي العام العالمي . وقد عبر شعب جنوب افريقيا عن ازدراءه الكامل لتلك الخطوات بمقاطعته لهذه الانتخابات مقاطعة تكاد تكون تامة . ونحن نميل الى الاعتقاد بأن تخفيف أحكام الإعدام مؤخراً لسجناء شاربفيل الستة وتحسين معاملة نيلسون مانديلا هي محاولة متعمدة أخرى لخداع المجتمع الدولي .

إننا في سري لانكا قد عارضنا دائماً أي شكل من أشكال التمييز العنصري وسنواصل تلك المعارضة . وسنواصل جهودنا بالتنسيق مع بقية المجتمع الدولي لاستئصال نظام الفصل العنصري . ونحن مقتنعون بأن الوسيلة السلمية الفعالة الوحيدة للقضاء على هذه السياسة البغيضة هي فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كلغني

رئيس وفد بلدي بتقديم تهانيه إلى رئيس الجمعية العامة . وأود ، إذ أنقل إليه تلك المشاعر الاخوية الحارة ، أن أعرب كذلك عن تقديرنا البالغ وارتياحنا العميق للطريقة المقتدرة التي أدار بها شؤون الدورة الحالية ، وأن أتمنى له اختتاماً ناجحاً للغاية للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

ولا ينبغي السماح للعاصفة العارضة التي هبت توا بأن تصرفنا عن مسار إبحارنا . ونحن واثقون بأن سفينتنا ستروى بسلام على شاطئ الاستقرار والسلام بفضل الاقتدار الذي يوجه به رئيس الجمعية العامة دفتها .

ومن السليم والمناسب ونحن نعكف على النظر في البند ٣٦ من جدول الأعمال المتعلق بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، أن نعرب عن تقديرنا البالغ للتقارير المعروضة علينا ، ومن بينها تقارير الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، والتقارير المقدم من السيد جوزيف ن. غاربا الممثل النشط لجمهورية نيجيريا الاتحادية بوصفه رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وهو منصب يتولاه عن جدارة . إننا نهنئ جميع المعنيين ونأخذ علماً بتقاريرهم .

قبل أن نتناول جوهر القضية المعروضة علينا ، نود أن نعرب عن ارتياحنا العام لما تضمنته التقارير باستثناء خيبة أملنا واستيائنا الكاملين بسبب ما تضمنته الفقرتان ١٠٠ و ١٨٣ من تقرير اللجنة الخاصة (A/43/22) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ .

فمن المؤسف حقاً أن تُذكر مملكة ليسوتو ، للمرة الأولى ، ضمن البلدان الثلاثة الوحيدة في الجنوب الافريقي التي نُظر إليها على أنها تساعد جنوب افريقيا على التهرب من الجزاءات . إن زعم مصادر صناعات النسيج المشار إليه في الفقرة ١٠٠ من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لا أساس له وعار من الصحة ، ونحن نعتبره دليلاً على جهل غير مقصود بقيم ليسوتو ونسيجها الاجتماعي .

وإن حكومة مملكة ليسوتو ، وقد أشار هذا الزعم المؤسف انزعاجها الشديد ، لمستعدة لدحض هذا الادعاء الخبيث بالتعاون مع كل أعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تعاوننا كاملا عن طريق إطلاعهم على كل العمليات القانونية والمشروعة المتعلقة بمناعة النسيج في مملكة ليسوتو وبالمؤسسات الحكومية المعنية بهذه الصناعة في بلدنا .

ومما يدعو إلى أشد الأسف أن تكون مملكة ليسوتو - ونرجو ألا يكون ذلك بسبب موقعها الجغرافي - هي الضحية التامة التي يواجه إليها إصبع الاتهام مما يحمي ويُبهِج المتهمين الحقيقيين الذين يعرفهم كل المطلعين على القضايا المتعلقة بالنسيج الاجتماعي الاقتصادي والسياسي لسياسة الفصل العنصري .

من الثابت أن مملكة ليسوتو قد رفضت السماح باستخدام أرضها للتهرب من العقوبات المفروضة على جنوب افريقيا . ففي أوائل أيار/مايو من هذا العام جلب شخص من جنوب افريقيا يُدعى جيرى بريهم إلى ليسوتو ألف نعامة من كيب تاون في جنوب افريقيا بغرض تصديرها من ليسوتو . وقد رفضت سلطات ليسوتو منح ترخيص التصدير لأنها رأت أن تصريح تصدير الطيور مطلوب لتجنب العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا . وطلب من المسؤول المفترَب الذي ساعد على جلب هذه الطيور إلى ليسوتو أن يسارع بمغادرة بلدنا .

وفي مجال صناعة النسيج ، لم تُمنح قط تراخيص تصدير للسلع غير الممنعة أو المنتجة في ليسوتو ، حيث أن جهازنا القانوني يحظر هذه الممارسات . وقد قدمت وشائق رسمية مفصلة توضح الجهود التي دأبت حكومة ليسوتو وهيئة التنمية الوطنية في بلدنا على بذلها حيثما أُكتشفت حالات تلاعب بتماريح تصدير السلع من ليسوتو أو استيرادها إلى بلدنا إلى السيد غاربا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الذي نكن له المحبة ونخصه بالشقة ، لاتخاذ الإجراء اللازم . ويوضح هذا التصرف السريع من جانب ليسوتو مدى الجدية التي تنظر بها إلى الإدعاء المؤسف . فقد تحلت مملكة ليسوتو حتى الآن باليقظة اللازمة .

إن مملكة ليسوتو تقف متهمة ومدانة بعدم التحلي باليقظة وبالسماح لبريتوريا بالتهرب من العقوبات . وهذه نتيجة مباشرة لاحط الدوافع الفجة والمبيتة والشريرة الرامية الى تظليل المجتمع الدولي . أي ثمن يتعين على مملكة ليسوتو أن تدفعه ! وأي خيانة لقضية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري !

وإذا كان ما تعرضت له مملكة ليسوتو توا يوضح الطريقة التي يجري بها ذكرر بلدان معينة بالاسم ، فلا يسمنا إذن سوى الإعراب عن أسفنا لأن مملكة ليسوتو لا تستطيع أن تكون طرفا في هذه العملية ، إلى أن يُذكر بالاسم أيضا الاضرار أو المنتهكون الفعلون - وأكرر "الفعليون" - المعروفون جيدا .

إن الواجب ينادي وعندما يقوم الاختصاصيون المهنيون ببحوثهم يجب عليهم تطبيق المعايير المهنية . غير أن تلك المعايير لم تطبق في حالتنا . وإن مملكة ليسوتو ، لهما آخر بلد يشير باصبع الاتهام إلى بلدان شقيقة أخرى ، بدافع من احترامها لنفسها ومحبتها للسلم ولكننا نناشد بإخلاص أن نُحترم لقيمتنا حيث أننا البلد الوحيد في تلك المنطقة دون الإقليمية الذي يتضرر تضررا مباشرا وعميقا بسياسة الفصل العنصري على هذا النحو البالغ ، وحيث أننا نواجه تحديا هائلا .

لقد اتخذت مملكة ليسوتو دوما موقفا ثابتا مؤداه أن عقيدة الفصل العنصري المؤسفة تتعارض مع السلم والتقدم والعدالة الاجتماعية . إن سياسة الفصل العنصري قد ولدت دوما الكراهية والمعاناة الإنسانية والمآسي في منطقة الجنوب الافريقي على حساب التنمية الاقتصادية والسياسية لتلك المنطقة ، جاعلة من تلك السياسات ظاهرة من الظواهر السلبية للحقبة الراهنة .

إن مملكة ليسوتو ، بوصفها بلدا يجب السلم ويعارض السياسات البغيضة التي ينتهكها نظام الفصل العنصري ، تؤيد كل الجهود الجديرة بالثناء الرامية إلى إجراء مناقشة تشترك فيها كل الاطراف في ظل رعاية دولية بشأن استئصال شافة الفصل العنصري وإقامة نظام ديمقراطي جماهيري ودستوري وغير عنصري في نهاية المطاف يلتزم باحترام الحقوق السياسية والاقتصادية لكل أبناء جنوب افريقيا بصرف النظر عن لونهم أو عرقهم أو معتقدتهم .

إن المسؤولية الأخيرة عن القضاء على هذا النظام الخبيث وفادح التكاليف تقع ، وعن حق ، على عاتق جميع أبناء جنوب افريقيا ذوي النية الحسنة الذين يتوقعون إلى السلم وإشاعة الاخوة بين البشر الذين خلقوا على صورة الرب كما يبشر الذين يعلنون أنهم جلبوا الحضارة إلى منطقتنا من العالم .

ومن شأن مبادرة دبلوماسية فعّالة أكثر اصرارا وتنسيقا تقوم بها كل بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن توفر السبيل لإزالة الفصل العنصري بوصفه موقفا أساسيا . لقد اقترحت صحيفة "نيويورك تايمز" ، في عددها الصادر في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٨ تحت عنوان "الدولتان العظيمان إزاء جنوب افريقيا" ، أن يعلن الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف نهجا تعاونيا لتناول قضايا الجنوب الافريقي . وطلب منها البدء في جهد متعدد الاطراف لمساعدة الدول المحيطة بجنوب افريقيا لتفنيد الفكرة القائلة بأن المنطقة ساحة أخرى للتنافس بين الشرق والغرب ؛ وأن يكشفوا جذور المشكلة ؛ وأن يعلنوا بصورة واضحة لا لبس فيها أن معارضة الفصل العنصري لا تتوقف على الايديولوجية . إن الرسالة التي تضمنها الاقتراح سليمة وواضحة لكل ذوي النية الحسنة ومحبي السلم والعدالة في الجنوب الافريقي .

إن مملكة ليسوتو ، مثلما ترحب بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، تناشدهما أن يظهرأ نفس الروح البناءة والإيجابية بالمساعدة على إزالة سياسة الفصل العنصري التي تتعارض من حيث طبيعتها مع السلم والاستقرار في المنطقة .

ان وزير خارجية ليسوتو العقيد شابي ليتس قد أعلن في خطابه أمام الدورة الحالية للجمعية العامة بجلاء وبلا لبس أو غموض ان الجنوب الافريقي لا يزال يشكل بؤرة للتوتر ، ووصف الفصل العنصري عن حق بأنه السبب الرئيسي لتلك العلة المستعصية . وطالب بالشروع في مفاوضات مائدة مستديرة مع كل الاطراف المعنية دون تمييز وحس جميع البلدان التي تستطيع القيام بذلك على التصرف بسرعة وقبل فوات الاوان وعلى الجمعية العامة ان تستجيب لذلك النداء .

ان مشاريع القرارات المعروضة علينا والموجهة ضد سياسات الفصل العنصري والتي يقصد بها تحقيق الهدف المرجو والمعرب عنه والمتمثل في ضمان المشاركة التامة لكل الرجال والنساء في جنوب افريقيا بغض النظر عن اللون أو الدين أو العرق . لقد دأبت مملكة ليسوتو دوما على الاعتراف بحق المجتمع الدولي في اتخاذ ما يراه ضروريا من خطوات لتفكيك الفصل العنصري . ويجب ان تكون التدابير المنشودة مقترنة بالتخفيف عن الامم المتضررة - مثل مملكة ليسوتو - عن طريق تقديم الدعم المالي والمادي والمعنوي . ان ليسوتو في موقف صعب ومعقد بسبب موقعها التاريخي والجغرافي في مواجهة جنوب افريقيا ، وهذا لا يخفي على المجتمع الدولي .

لقد كان صاحب الجلالة الملك موشوشيو الثاني صريحا عندما أبلغ الرئيس ب. و. بوتس رئيس جمهورية جنوب افريقيا في اجتماعهما الاخير رسالة بأن مملكة ليسوتو عضو يدين بالولاء للامم المتحدة والمنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، وكومنولث الامم ، ومؤتمر التنسيق لتنمية الجنوب الافريقي وغير ذلك من المنظمات السياسية والاقتصادية الاخرى ، واننا نرى ان عضويتنا في هذه المنظمات والهيئات ضرورية لبقاء بلدنا كدولة مستقلة ذات سيادة . كما أعلن علاوة على ذلك اننا شديداً الولاء لقضية السلم والتضامن الدولي والتعاون الدولي وان الفصل العنصري غير مقبول . ان مملكة ليسوتو تؤيد تأييدا راسخا الوقف التام لكل أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان في المنطقة .

ونحن ولئن كنا نسلم تماما بحق المجتمع الدولي في اتخاذ ما يراه من خطوات ضرورية لتفكيك الفصل العنصري والقضاء على كل سياساته ، فان حريتنا في العمل تحدنا على نحو خطير الظروف الجغرافية السياسية الخارجة عن ارادتنا والتي تتجاوز حدود سيطرتنا . ان وضعنا وضع معقد وصعب على نحو خاص في السيناريو الكامل الذي يجري تناوله الآن .

ان ابناء وبنات افريقيا المشردين لا يمحض اختيارهم ، بل رغم أنهم بسبب سياسات الفصل العنصري يتوجهون بعيونهم الدامعة الى المجتمع الدولي طالبين الخلاص ، حتى يتمكنوا هم أيضا من التمتع بحقهم الطبيعي في أوطانهم .

وفي ظل هذه الخلفية لن تتردد مملكة ليسوتو من تأييد بعض مشاريع القرارات المعروضة علينا . ويجب ان ينظر الى تصويتنا الايجابي على انه دليل مخلص على جهود ليسوتو السلمية صوب السعي للقضاء على العنصرية والتفرقة العنصرية والفصل العنصري من جنوب افريقيا . وسنواصل على نحو مستمر تأييد كل الجهود النبيلة الرامية الى تحقيق حل سلمي للمشكلة التي أوجدها الفصل العنصري ، وذلك عن طريق الحوار والمشاركة التامة من قبل جميع الاطراف المعنية والمهتمة .

السيد جارت (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذ نواصل

المناقشة الخاصة بسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا عاما بعد عام ، يتضح أكثر وأكثر انه لا يمكن تحرير سكان جنوب افريقيا المقهورين غير البيض من سياسات الفصل العنصري الطفيانية التي يمارسها نظام الاقلية البيضاء العنصري في بريتوريا سوى عن طريق إجراء حاسم ومستمر من قبل المجتمع الدولي .

لقد كرر وفد بلادي في بيانه ، بشأن هذا البند من بنود جدول الاعمال ، في العام الماضي ، مطالبته مجلس الامن بأن ينظر في فرض عقوبات إلزامية وشاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، نظرا لان هذا الاجراء هو الوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة لنا لإرغام النظام العنصري في بريتوريا على التخلي عن انتهاجه لسياسة العنصرية المؤسسية .

ومع اننا يمكن أن نستخلص من التقارير التي وردت من جنوب افريقيا خلال الاشهر الماضية ان نهاية حكم الاقلية ليست وشيكة ، فان الاحداث الجارية في البلد ، ولاسيما الحالة الاقتصادية المتأزمة التي تهدد نمط حياة الرفاهية للأقلية البيضاء ، تجعلنا نأمل في أن نهاية هذا النظام ليست مجرد أضفك أحلام . ومع ذلك ، فان ما يجري حاليا هو تمعيد مستمر لأعمال القمع التي تمارس ضد المناضلين والمنظمات الجماهيرية التي تؤيد المعارضة السلمية للفصل العنصري . وقتل وتشويه أعضاء حركات التحرير فضلا عن خطة منهجية للعمل على حرمان هذه الحركات من مصداقيتها وتشويه سمعة قياداتها بالإضافة الى استغلال متزايد للقوة العاملة من السود . وعلاوة على ذلك ، يعتزم النظام العنصري في بريتوريا من ناحية ، في تنفيذه لسياسة الترهيب والترغيب التي ينتهجها ، ان يوطد سيطرته داخل البلاد - من خلال القسر - مستعملا الى أقصى حد جهاز الأمن الضخم المتوفر لديه . ويريد من ناحية أخرى بخطته المطورة في الاسكان والبنية الأساسية في البلدات المعروفة بنضالها ، فضلا عن إدخال ما يسمى بالاصلاحيات ، أن يستميل قلوب الناس وعقولهم . ويحاول النظام عن طريق الخداع ان يحظى بقاعدة من التأييد بين السكان السود كيما يعطي الشرعية لنفسه .

من المعروف جيدا ان الفصل العنصري يزدهر على العنف الذي تمارسه قوات أمن نظام بريتوريا العنصري . فالكثيرون دائما للذى وللاستفزاز لكي يمارسوا العنف حتى يعطوا لتلك الدولة البوليسية ذريعة لقمع السكان السود وممارسة الوحشية ضدهم . والرئيس بوتس يعرف حق المعرفة مصدر العنف في بلاده . كما ان نيلسون مانديلا وزيفانيا موثوبينغ يعرفان أيضا ان العنف هو الاداة التي لا تزال تستخدم لمواصلة حرمان شعبهما من حقه غير القابل للتصرف في الحرية والعدالة والكرامة الانسانية . وقد طرحها الاسقف ديسموند توتو على نحو موجز بليغ حقا ، عندما قال تعقيبا على هذا الموضوع ان عنف جنوب افريقيا هو عنف الفصل العنصري .

وللبرهان على ما قلناه اسمحوا لي أن نعدد بعض الاجراءات القمعية التي يستخدمها نظام بريتوريا .

وتحت ستار حالة الطوارئ التي طال أمدها والتي تم تجديدها مرة أخرى في حزيران/يونيه الماضي ، استخدم ذلك النظام هيئة مشتركة من القوات المسلحة وقوات الشرطة وجماعات الأمن الأهلية والمحاكم في حملة منهجية للقضاء على كل معارضة للفصل العنصري . ولجأ نظام بريتوريا أيضا في تنفيذ سياساته الشريرة الى استعمال مجموعات مأجورة من القتل والجماعات اليمينية المتطرفة لزعزعة الاستقرار في المجتمعات عبر البلاد .

وقد حل هذا الأسلوب الجديد للقمع محل الاستراتيجية القديمة القائمة على الاحتجاز دون محاكمة ، التي أدانها العالم كله باعتبارها انتهاكا لحقوق الإنسان . ومع ذلك هناك في الوقت الحالي ما يتراوح بين ٢ ٠٠٠ و ٢ ٥٠٠ من الأفراد المحتجزين دون محاكمة ، من بينهم نحو ٢٥٠ من الأحداث الذين لا تزيد أعمارهم على ١٧ سنة . وضاعف من هذه الحالة المؤسفة أن زاد عدد حالات الاعدام في جنوب افريقيا زيادة كبيرة . ويذكر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨ أن تطبيق أحكام الاعدام على المذنبين السياسيين زاد زيادة لم يسبق لها مثيل ومازالت محنة سجناء شاربفيل الستة الذين أدينوا بمقتضى نظرية "القصد المشترك" ثم خففت أحكام الاعدام الصادرة ضدهم عالقة بالأذهان . كما ينبغي ألا تغيب عن بالنا حالة قادة الجبهة الديمقراطية المتحدة الذين تعرضوا لعقوبة الشنق لأن أحد القضاة قبل حجة بريتوريا القائلة بأن إلقاء الخطب وتنظيم المظاهرات يمكن أن يشكلوا عملا من أعمال الخيانة . وتعقبا على هذا الموضوع قالت صحيفة "نيويورك تايمز" في مقال افتتاحي :

"في اللحظة التي ينبغي فيها لبريتوريا أن تطلق سراح السجناء وتبدأ المحادثات فانها تعتنق صيغة قانونية لملء السجون واعاقه الاتصالات . ألم يكن من الأجدر أن تتحلى بريتوريا بقدر أكبر من الحكمة وتبدي لغثات أخرى كتخفيف بوتا لأحكام الاعدام على السود الذين أدينوا بتهمة الاشتراك في "القصد المشترك" مع الجماهير التي قتلت عضو مجلس شاربفيل ؟ ألم يكن من الأفضل لو أن بريتوريا جعلت سياستها في الداخل تتمشى مع برغماتيتها في الخارج فتتعامل بقدر أكبر من النضج مع غالبية شعبها ؟"

وإذا ما حكمنا بما هو متوافر لدينا من أدلة فإن برريتوريا العنصرية لا تستحق أي مهادنة . ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأنه ليس لدى جنوب افريقيا أي نية للتخلي عن سياسة الفصل العنصري التي تمارسها . ويبدو أن ما يحدث في ذلك البلد هو انبعاث لاتجاهات المحافظين التي يتبناها الجناح اليميني المتطرف والتي هدفها الأساسي إعادة فرض سيطرة البيض وحدهم على البلدات التي فاز بها المحافظون في الانتخابات البلدية الأخيرة . وتفسر بعض الدوائر نجاح حزب المحافظين في تلك الانتخابات على أنه تفويض ببعث الحياة في القوانين التمييزية . ولذا ينبغي أن نكون يقظين وأن نتخذ اجراءات فعالة لاستئصال شائفة الفصل العنصري الذي يمثل جريمة ضد الانسانية ؛ ولن يتحقق هذا إلا بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا العنصرية . فهذا هو السبيل السلمي الوحيد المتاح لتحقيق هذا الهدف .

وهناك من يعارضون الجزاءات لأسباب إنسانية بدعوى أنها لن تكون فعالة ، وأنها ستضر بحقوق السكان من غير البيض بدلا من إن تحميها . ونحن إذ نرفض هذه الحجة لا نحتاج إلا الى أن ندرس اقتصاد جنوب افريقيا عن كثب كيما ندرك كم كانت الجزاءات الطوعية فعالة ومؤثرة . وتعليقا على هذا الموضوع قال محافظ بنك الاحتياطي في جنوب افريقيا "لا يجوز لأحد أن يقلل من شأن الاثار الضارة لهذه القيود" . ولئن كان هناك عنصريون يرون أن الجزاءات قد اختبرت ولم تنجح ، فهناك أيضا أولئك الذين يشكلون الاغلبية ويقبلون الحقيقة القائلة :

"انه في يومنا هذا وعصرنا هذا ليس هناك شيء يمكن تسميته بالاكتماء

الذاتي الاقتصادي ، ونحن نخدع أنفسنا اذا ظننا أننا مختلفون في ذلك" .

وهذه الاقوال تؤكد فعالية الجزاءات التي فرضها شركاء جنوب افريقيا التجاريون الرئيسيون . وقد أدى الضغط الاقتصادي الدولي على جنوب افريقيا ، رغم محدوديته ، الى تدفقات صافية لرؤوس الاموال الى خارج جنوب افريقيا تبلغ زهاء ١٠ بلايين من الدولارات منذ عام ١٩٨٥ كما ذكرت وسائط الاعلام مؤخرا . ولا مفر من أن تترتب على هذه الحالة المتردية لاقتصاد جنوب افريقيا آثار سياسية كلما ازداد ترددي ذلك الاقتصاد . فنحن إذن بحاجة الى تعزيز جهودنا ومواصلة ضغوطنا الاقتصادية حتى نصل

الى النتيجة المرجوة ، ألا وهي حرمان نظام بريتوريا العنصري للأقلية البيضاء من الحصول على الدعم الاقتصادي والمالي اللازم للبقاء على سياسات الفصل العنصري . ومن النقاط المشيرة للاهتمام هنا أن الحالة الاقتصادية المتردية في جنوب افريقيا أدت الى التخلي عن بعض القوانين العنصرية ، وإن كان ذلك قد قصر على قوانين هامشية . وبينما تختلف الآراء بالنسبة لهذه الملاحظة فإن هناك أسبابا كافية تدعو الى التفاؤل .

إن كبار رجال الأعمال في جنوب افريقيا يشعرون بقلق بالغ لفعالية الجزاءات الانتقائية التي فرضها على بلدهم شركاؤه التجاريون الرئيسيون . وهم يعلمون أن هذه الجزاءات تؤثر بعمق على اقتصاد جنوب افريقيا . ومما لاشك فيه أن الجزاءات الالزامية الشاملة التي تفرض جماعيا وتنفذ باخلاص ستؤدي في نهاية المطاف الى اجبار النظام العنصري للأقلية البيضاء في بريتوريا على التخلي عن نظرية الفصل العنصري البغيض . وبالنسبة عن وفد ليبريا أود أن أشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحت القيادة النشطة لرئيسها السفير جوزيف غاربا للطريقة الممتازة التي تنفذ بها دائما الولاية المنوطة بها وللدور الحاسم الذي تواصل الاضطلاع به في توعية الرأي العام الدولي بمحنة شعب جنوب افريقيا المقهور . وتقرير اللجنة المعروف على هذه الجمعية العامة في الوثيقة A/43/22 حافل بالبيانات الحديثة والواقعية لكل جوانب مشكلة الفصل العنصري بما في ذلك معلومات قيّمة عن القمع الوحشي المتزايد الذي يمارس ضد الاغلبية السوداء من سكان جنوب افريقيا ، والعدوان على الدول المجاورة والأعمال التي تستهدف زعزعة الاستقرار فيها ، والمقاومة البطولية التي تخوضها حركات التحرير الوطنية ، والموقف الشجاع لكبار رجال الدين ضد سياسة الفصل العنصري الشريرة والبغيضة .

وتؤكد حكومة ليبريا من جديد تضامنها مع شعب جنوب افريقيا المقهور والمضطهد ، وتود أن تكرر تأكيدها أنها لن تؤيد أي اصلاحات سطحية تستهدف صرف الاهتمام عن النضال البطولي لاشقائنا وحقيقاتنا في جنوب افريقيا الذين يقاومون قوة وبطش دولة اهابية مزودة بأسلحة تدميرية حديثة ، دفاعا عن حقوقهم غير القابلة للتصرف .

إن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، ولا بد من استئصال شافته . وهو يمثل جريمة في حق الانسانية ، والقضاء عليه يتيح امكانية احلال السلم في منطقة الجنوب الافريقي . لا بد من اجتثاث جذور نظام الفصل العنصري وأن تحل محله دولة ديمقراطية وعادلة ، تضم كل شعوب جنوب افريقيا ، وتقوم على المساواة في الحقوق السياسية والمدنية .

السيد مكدونالغ (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشاطر

وفدي الآراء التي أعرب عنها ممثل اليونان الذي تكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية والتي أدانت سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

ونجد انه من المناسب أن نضيف صوت أيرلندا الى الاصوات الأخرى في الجمعية العامة . ومن الضروري أن تفهم حكومة جنوب افريقيا فحوى هذه المناقشة ، ولا يجوز أن تعتبر رسالة الجمعية العامة بشأن الفصل العنصرى مجرد ممارسة سنوية عادية ، وإنما هي تجديد للتحدى الحتمى من جانب أعضاء المجتمع الدولي لنظام مدان عالميا . فهم يقولون معا بطريقة ربما لا يكون لها سابقة في التاريخ : "ان نظام الحكم القائم على الفصل العنصرى غير مقبول ، ويعد تحديا لنا جميعا ويهبط الى الحضيض بأسس العدالة والمنطق التي نتوق الى العيش بها" .

وفي هذه الجمعية العامة ، كثيرا ما ننظر في مسائل قد لا يبدو فيها مسلك العمل الصحيح واضحا ، وحيث تكون الأمور معقدة لا يستبين فيها بسهولة الصواب من الخطأ . لكن الفصل العنصرى استثناء من ذلك ، فهو نظام شرير تماما قائم على الخوف والعنف ، ويفرق بين الرجال والنساء على أساس العرق واللون . وتستند قوانينه وأنظمتها الى إدانة هذه التفرقة . وهو ينكر كرامة ضحاياه ، ويسعى الى إدامة المركز والسلطة والثروة التي يتمتع بها البعض على حساب حقوق الآخرين .

واننا لا نقول إن الفصل العنصرى نظام خاطئ ومناف للضمير والعقل فحسب بل انه أيضا يضر بمن يمارسونه كما يضر بمن يقعون ضحية له . والعبودية التي يمثلها هي عبودية الخوف . والمؤسسات المبنية على الخوف والتفرقة تحتوي على بذور الدمار الذاتى . ويجب على كل مجتمع سليم جدير بالاحترام أن يلتزم بمراعاة القيم الإنسانية ، ولو بدرجة ما .

وعاما بعد عام تواجه هذه المناقشة بالإحباط . فمن الصعب أن نعثر على الكلمات التي يمكن أن تمنح الأمل لمضطهدي الفصل العنصرى أو التي يمكن أن تساعد على تحرير من يمارسون الفصل العنصرى من العبودية التي أوجدوها لأنفسهم بأنفسهم . وعلينا

بالطبع أن نواصل إدانتنا لهذا النظام على نحو لا لبس فيه . ونحن في هذه الإدانة يجب أن نلغى النظر مرة أخرى الى المبادئ التي يستند إليها الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأن نقول إن هذه المبادئ لم تنتهك في أي مكان بقدر ما انتهكت في جنوب افريقيا ، بهذه الدرجة ولهذه الفترة الطويلة من الزمن .

ولذلك ، تشارك ايرلندا في الإدانة الموجهة الى الفلسفة التي تتبعها تلك الحكومة والتي تعد تحديا للقيم التي نعتز بها ونعتبرها أساسا لأي مجتمع متمدن . ونحن لا ندين الفصل العنصري بسبب الطريقة التي يدار بها أو أسلوب تطبيقه أو في هذا الجانب أو ذاك من جوانبه ، بل ندينه بسبب الاسس الجوهرية التي يستند إليها ، وتشبهه بأن أحد الاجناس أدنى مرتبة من جنس آخر وانكاره لحقيقة أننا جميعا متساوون في الكرامة والحقوق .

لقد سعت حكومة جنوب افريقيا الى تعزيز العنصرية في كل جوانب الدولة والمجتمع . فسياسة "الاطوان" والتنمية المنفصلة التي تتبعها تنكر على الافريقيين السود أبسط الحقوق الأساسية في بلادهم . وتنضم ايرلندا الى بقية المجتمع الدولي في عدم الاعتراف بشرعية "البانتوستانات" .

لقد تفاقمّت الحالة في جنوب افريقيا على نحو متزايد خلال السنة الماضية . وأدت حالة الطوارئ الى ازدياد العنف وتعميق الانقسام . وفي بداية هذا العام ، منعت ١٧ منظمة سلمية مناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا من ممارسة نشاطها . وفرضت قيود شديدة على أنشطة مجلس نقابات العمال في جنوب افريقيا . وهددت حكومة جنوب افريقيا بوقف التمويل الخارجي عن هذه المنظمات . واعتقلت أعداد كبيرة من أعضاء نقابات العمال ورجال الكنيسة والقادة السياسيين . ويكشف التقرير الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عن صورة قاتمة ومخيفة من الاعتقالات واحتلال المدن والطرد الإجباري لآلاف الناس من ديارهم . ولقد قيّدت التغطية الإعلامية للأحداث في جنوب افريقيا بشكل عنيف لكي يحرم العالم من معرفة التطورات الجارية .

وتنضم ايرلندا الى الإعراب عن بالغ القلق إزاء الظروف التي يعيشها المحتجزون . فمن الثابت أن أعدادا ضخمة من الناس ، من بينهم أطفال صغار ، يعيشون

في ظروف غير مقبولة في السجون . ولقد تعرّض العديد منهم للتعذيب وسوء المعاملة .
واقعة احتجاز الاطفال هي جريمة في حد ذاتها .

وتناشد حكومتني مرة أخرى جنوب افريقيا أن تقوم بإصلاح سياسي حقيقي . ونحن
ندعو بقوة الى القضاء على الفصل العنصري بالطرق السلمية . وينبغي أن يعيد
المسؤولون عن إدارة نظام الفصل العنصري النظر في مواقفهم وأن يأخذوا في الحسبان
انه من الافضل لمستقبلهم ومستقبل الجميع أن يشرعوا في حوار حقيقي يفتح الباب لإقامة
مجتمع حر ديمقراطي موحد في جنوب افريقيا . وأي تغيير سياسي يتجه نحو تحقيق هذا
الهدف سيكون جديرا بالتفهم من جانب المجتمع الدولي عامة .

وشمة خطوات واضحة معينة ينبغي اتخاذها . فيجب انهاء حالة الطوارئ ، وإزالة
القيود المفروضة على المنظمات السياسية ، والإفراج عن القادة السود . وسيكون إطلاق
سراح نيلسون مانديلا دليلا على أن جنوب افريقيا لا تصح خطأ فادحا فحسب وإنما تعمل
أيضا لتخفيف حدة التوتر الخطير القائم الآن . ويجل المجتمع الدولي نيلسون مانديلا
بصفته زعيما عظيما من زعماء جنوب افريقيا . فهو يمثل قوة معنوية تتجاوز حدود
بلاده .

وترحب ايرلندا بقرار الرئيس بوتس بتخفيف حكم الإعدام الصادر على سجناء
شاربيل الستة . ونأمل أن تتخذ حكومة جنوب افريقيا الآن المزيد من الخطوات لتخفيف
حدة التوتر .

وتسعى ايرلندا ، بالوسائل المتاحة لها ، الى تسجيل إدانة الفصل العنصري
بكل السبل الممكنة . فنحن لا نقيم علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا . والاتصالات
الرسمية مع جنوب افريقيا محدودة للغاية . ولا توجد استثمارات ايرلندية عامة في
جنوب افريقيا . ولا تحظى العلاقات التجارية والاقتصادية بالتحجيع . ولا يسمح باستيراد
المنتجات الزراعية من جنوب افريقيا . وليست للشركات الايرلندية فروع في جنوب
افريقيا . وليست هناك اتفاقات ثقافية أو علمية أو رياضية بين ايرلندا وجنوب
افريقيا . ولا تقدم الحكومة أية مساعدات مادية الى المنظمات الرياضية الايرلندية
التي تقيم اتصالات مع جنوب افريقيا . كما أننا منعنا الفرق الرياضية التي تمثل
جنوب افريقيا من الاشتراك في المسابقات الرياضية في ايرلندا .

وقد أيدت إيرلندا ، بوصفها عضوا في المجموعة الأوروبية ، اتخاذ تدابير مشتركة لممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا ، ونحن ننفذ مع شركائنا في المجموعة سلسلة من التدابير التقييدية ، منها فرض حظر على الاستثمارات الجديدة ، وحظر على استيراد الحديد والصلب والعملات الذهبية من جنوب افريقيا ، وحظر على تصدير كل مواد النفط إلى جنوب افريقيا . وسنواصل التعاون مع شركائنا في المجموعة لتعزيز هذه التدابير ، وتوسيعها حيثما يكون ذلك ملائما .

ولسنوات طويلة أيدت إيرلندا أن يفرض مجلس الأمن مجموعة من الجزاءات الالزامية على جنوب افريقيا . ونحن نعتقد أن فرض الجزاءات ، إذا ما أحسن اختيارها ، وطبقت على نحو تدريجي ، ستحمل جنوب افريقيا على ادراك إنها لابد أن تتخلى عن الفصل العنصري . وينبغي أن تنفذ هذه الجزاءات على نحو كامل ، ومن جانب الجميع وبكل قوة . وقد اشتركنا هذا العام مرة أخرى في تقديم مشروع القرار الخاص بالجزاءات الدولية المتضافرة ضد الفصل العنصري . ومن الواضح الآن أن المجتمع الدولي يقبل ويؤيد ضرورة ممارسة ضغط دولي متصل على جنوب افريقيا .

ونحن لا ننسى الحاجة إلى توفير المساعدات الانسانية والقانونية لضحايا الفصل العنصري الابرياء . وتدعم إيرلندا صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للتعليم والتدريب ، ونؤيد الجهود القيمة التي يبذلها عدد من المنظمات غير الحكومية في عملها من أجل أولئك الذين يعانون من الفصل العنصري ، ونشارك في عمل مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ونذكر الحاجة لأن يقدم المجتمع الدولي مساعدته لبلدان الجنوب الافريقي التي عانت من عدوان جنوب افريقيا والتي تعاني من التبعية الاقتصادية والحرمان .

وعلى كل دولة أن تؤدي دورها في وضع حد للفصل العنصري . فإنه لعالم مقيم الذي يستمر فيه هذا الشر . علينا ، بكل تأكيد ، أن نقبل الواجب الاخلاقي لحمل جنوب افريقيا على أن تدرك ما ترتكبه من حماقات . ولن يكون بناء مجتمع متعدد الاعراق

أمرًا سهلًا ، ولكنه ممكن ، وسيظل واحداً من أكبر التحديات التي تواجه هذه الجمعية الآن . ونحن نطلب من حكومة جنوب افريقيا أن تتأمل في مضمون الرسالة الموجهة إليها من هذه الجمعية وأن تدرك إنه ، حتى هذه اللحظة ، لم يفت الوقت بعد لتتحول عن تدمير الذات إلى بداية جديدة للأمل والعدالة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥